أي برنامج إنقاذ عاجلا وأي بديل تنموي آجلا

بقلم د. عبد الجليل البدوي

مقدمة

يتميز المشهد التونسي في السنوات الأخيرة بتحولات خطيرة على جميع الأصعدة. **الوضع السياسي** تحول من وضع متأزم إلى وضع متعفن أثر بدوره على **الوضع المؤسساتي** الذي زاد تفككا وضبابية وشللا في ظل حكومة لا يعلم أحدا مصيرها. أما **الوضع الاقتصادي** فقد تحول من فشل سياسات الانتعاش الاقتصادي وتفاقم اختلال التوازنات الكلّية إلى انهيار شامل ومرعب لكل الأوضاع الاقتصادية (ارتفاع عجز الميزانية العمومية وميزان الدفوعات، ارتفاع المديونية العمومية والخارجية، انهيار الدينار، تراجع احتياطي العملة الأجنبية وأيام التوريد، مواصلة تراجع نسبة الاستثمار من الناتج المحلي ومن نسبة الادخار الوطني، إلخ...) مع تدهور حاد لكل ظروف الحياة اليومية (تدهور الخدمات العمومية في كل المجالات ارتفاع نسق انقطاع ماء الشراب والري في عديد مناطق البلاد، قلة الأدوية خاصة بالنسبة للأمراض المزمنة، صعوبات في التزويد لمواد غذائية أساسية مثل الحليب، ارتفاع المديونية العائلية وصعوبات تسديدها، تدهور القدرة الشرائية في ظل ارتفاع جنوني للأسعار، إلخ...). على مستوى **الوضع**

الاجتماعي انتقل الأمل الذي ساد سنة 2011 إلى كابوس ويأس وإحباط كما تدل على ذلك جميع استطلاعات الرأي العام من جهة وتفاقم الهجرة إلى الخارج سوى التي تخص الموارد البشرية ذات الكفاءة والخبرة (أطباء، جامعيون، خبراء ومختصين في عديد الميادين الهامّة مثل الهندسة والإعلامية والماليةّ والمجال البنكي...) أو غير الكفأة (ارتفاع نسق الهجرة السريّة) من جهة أخرى. كما أن **الوضع الأمني** انتقل من انفراج نسبي في ما يخص نسق العمليات الإرهابية إلى تخوف متصاعد من انتشار العنف بجميع مظاهره اليومية ومن مستقبل الإرهاب في تونس في ظل رجوع الإرهابيين من العراق وسوريا وليبيا ومن استمرار قدرة الإرهابيين على القيام بعمليات إرهابية كما هو الحال في المدة الأخيرة.

كل هذه التحولات زادت من التشاؤم بالمستقبل وفقدان الثقة في الطيف السياسي بجميع مكوناته من أحزاب وسلطة تنفيذية وتشريعية وأدت إلى قطيعة عميقة بين الرأي العام والسلطة السياسية القائمة الباحثة عن بعض المؤشرات لترويج خطاب متفائل ينم عن غياب الوعي بخطورة الأوضاع وعمق الأزمة التي لم تعرف البلاد مثيلا لها منذ 1956.

أما التبريرات المعتمدة لامتصاص الغضب الشعبي فغالبا ما ترتكز على خصوصية مرحلة الانتقال الديمقراطي وتعتمد مقارنات سطحيّة مع تجارب الانتقال التي عرفتها بلدان كالبرتغال واسبانيا وبلدان أوروبا الشرقية بعد انهيار جدار برلين وإفريقيا الجنوبية إلخ...

وسطحيّة المقارنات تتمثل في كون هذه البلدان لم تشهد في مراحلها الانتقالية تهديدا لمدنيّة الدولة ولقيم الجمهورية وللحريات الفردية كما أنها لم تعرف بروز ظاهرة الإرهاب وتشجيعه من طرف بعض مكونات الدولة (جمعيات، أحزاب، أفراد...) كما أن جلها لم يواجه تهديدا من محيطها القريب والبعيد بل بالعكس

أغلب التجارب استفادت من محيطها كالبرتغال واسبانيا وأغلب بلدان أوروبا الشرقية التي وجدت الدعم السياسي والمادي ووضوح آفاق الانتقال الديمقراطي عبر الالتحاق بالاتحاد الأوروبي إلخ. ونظرا للأوضاع السائدة في بلادنا فإن المطروح أصبح لا يتمثل في صعوبة الانتقال الديمقراطي ولا في طول مدّته ولا في تكلفته الاجتماعية بل أصبح الرهان المطروح يتمثل في معرفة هل أننا بحق على درب الانتقال الديمقراطي بمفهومه الشامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي أو أننا نسير في طريق معاكسة في اتجاه التقهقر والتفكك والانهيار.

وهذا التساؤل مشروع بالنظر إلى خطورة الأزمة الاقتصادية وهزال النخب السياسية والتردي المخيف للمشهد العام مع انتشار مرعب للفساد والعنف والسلوكيات الشاذّة وغياب الوعي بالتحديات المتعددة والعميقة. هذا الغياب يتجلى بوضوح من خلال التناقض الصارخ بين الرأي العام المتشائم والمحبط[1] والخطاب السياسي المتفائل انطلاقا من تحسن بسيط وطفيف وهش لبعض المؤشرات الاقتصاديّة في السداسي الأول من سنة 2018 وقع اعتماده للإعلان عن بداية تحسن الأوضاع الاقتصادية ونهاية الصعوبات هذه السنة مع انطلاق انتعاشة اقتصاديّة حقيقيّة سنة 2019.

والتحسن المشار إليه في الخطاب الرسمي يخص بالأساس أولا التحسن الطفيف لنسق النمو المسجل في الثلاثيتين الأولى والثانية سنة 2018. وثانيا التراجع المحتشم لنسبة البطالة خاصة لدى أصحاب الشهائد وثالثا التطور المسجل في ميدان الصادرات.

[1] هذا التشاؤم يشمل 86.2% من التونسيين الذين يعتبرون أن البلد تسير في الطريق الخاطئ مع تراجع حاد في الرضا عن أداء السلطة التنفيذية حسب البارومتر السياسي لشهر جويلية 2018. (انظر التفاصيل في جريدة المغرب عدد 2125 الصادرة يوم الأربعاء 01 أوت 2018.)

والجدير بالذكر أن التحسن النسبي والطفيف للمؤشرات المذكورة يبقى هش لأنه ناتج عن عوامل مناخية طبيعيّة ايجابيّة لكن غير قارّة (تهاطل الأمطار وموسم فلاحي هام خاصّة في قطاع زيت الزيتون والتمور) أدت إلى تحسن طفيف لنسبة النمو وارتفاع صادرات زيت الزيتون [2] والدقلة ومنتجات أخرى. كما أن هذا التحسّن ناتج عن عوامل أمنيّة غير ثابتة (أدت إلى تحسن في المجال السياحي) في ظل عدم الاستقرار السياسي والمؤسساتي وتكرر العمليات الإرهابية في المدة الأخيرة وارتفاع ظاهرة العنف إلخ.. كما أن هذا التحسن نتج عن عوامل خارجيّة متناقضة وغير مطمئنة منها تحسن طفيف لنسق النمو العالمي ولدى أهم شريك اقتصادي لتونس المتمثل في بلدان منطقة اليورو وفي نفس الوقت نسجل ارتفاع أسعار المحروقات وارتفاع التوتّرات في بلدان الخليج وتكرار الإجراءات الحمائية في ميدان التجارة وانتقال اليد العاملة من طرف الولايات المتحدة وأوروبا وما ينتج عنها من ردود فعل في إطار التعامل بالمثل والدفاع عن المصالح الوطنية. هذه التطورات من شأنها أن تؤثر سلبا على نسق النمو وتزيد من ضبابية مستقبل الاقتصاد العالمي.

إجمالا التحسن المسجل غير ناتج عن تحسن المحيط السياسي والمؤسساتي والاجتماعي ومناخ الأعمال وتطور الإنتاجية وانجاز إصلاحات هيكلية من شأنها أن تحسن التوازنات الكليّة بصفة مستمرّة، دائمة ودافعة لنسق النمو والتنمية المستدامة.

[2] يشير المرصد الوطني الفلاحي أن إنتاج زيت الزيتون في الموسم الأخير 2018/2017 قد بلغ 325 ألف طن مقابل معدل بـ 195 ألف طن في السنوات الخمس الأخيرة وإنتاج مترقب بحوالي 150 ألف طن في الموسم القادم 2019/2018. كما سجل المعهد الوطني للإحصاء خلال السداسي الأول من سنة 2018 ارتفاع مبيعات زيت الزيتون بنحو 1.4 مليار دينار مقابل 130 مليون دينار فقط خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

كما أن التحسن الطفيف المسجل يبقى دون المؤمل في ما يخص نسق النمو الذي مازال ضعيفا (دون 3%) وفي ما يخص نسبة البطالة التي تبقى مرتفعة جدا (أكثر من 15%) وفي مجال الصادرات التي لم ينتج عن تحسنها تقلصا في قيمة العجز التجاري و لا زيادة في مدخراتنا من العملة الصعبة ولا الواردات التي وصلت إلى 70 يوم أي إلى مستوى يعتبر خطير ولا إلى تراجع المديونيّة العموميّة التي تجاوزت نسبة 70% من الناتج الداخلي الخام ولا تحسن قيمة العملة (سعر اليورو فاق 3.2 دينار) إلخ...

هذه النتائج جعلت المواطن لا يلمس في حياته اليوميّة تحسنا بل بالعكس يعيش يوميا معاناة مستمرّة ومتصاعدة تفسر تشاؤمه وإحباطه.

والجدير بالملاحظة أن التحسن ولو يكتب له الاستمرار في مستوى نسق النمو والتوازنات الماليّة الكليّة لا يقود آليا إلى تحسن التوازنات الحقيقية في مجال مقاومة البطالة والفوارق الاجتماعية والجهويّة ومواجهة تحديات التنمية المستدامة مستقبلا. والدليل على ذلك أن فترة ما قبل 2010 كانت تتميّز بنسبة نمو تقارب 5% في المعدل على المدى المتوسط والبعيد، كما أن التوازنات الماليّة الكليّة كانت كلها قريبة من المقاييس العالميّة المتعارف عليها. إلا أن ذلك لم يمكن من تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة ومن تحسين التوازنات الحقيقية في ميدان التشغيل وتقليص الفوارق الاجتماعية والجهوية والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة الخ... وبالتالي فإن الاكتفاء بتحسين التوازنات الماليّة الكليّة[3] لا يمكن له أن يمثل مشروع تنموي قادر على رفع التحديات العديدة وعلى تعبئة الرأي العام حوله. بل هذا الاكتفاء يدل على غياب الوعي بعمق الأزمة وبضرورة البحث عن بديل تنموي وبضرورة التخلّي عن

[3] طبقا لإملاءات وتصورات المؤسسات الماليّة العالميّة وعلى رأسها صندوق النقد الدولي

اعتماد سياسات اقتصادية أثبتت النتائج المسجلة منذ سنوات قصورها على تحقيق الانتعاشة الاقتصادية وتجاوز الأزمة وفتح آفاق تنموية حقيقية. كما أن مشاريع الإصلاحات المعروضة تفتقد لنظرة شموليّة وتكرس الاختيارات الجوهريّة القائم على أساسها منوال التنمية الحالي كما تعتمد نفس السياسات التي أدت إلى تعميق الأزمة وتعفن الأوضاع الاقتصادية

والجدير بالإشارة أن مفهوم الإصلاح في حد ذاته وقع تحريفه إلى حد أنه أصبح يثير الاستياء والنفور بعدما كان محل فخر واعتزاز وتأكيد للهوية الوطنية التونسية. ذلك أن التيّار الإصلاحي عريق ومتجذر في المجتمع التونسي. كما أن الإصلاح كان دائما مقترنا بالحداثة والتطوّر انطلاقا من نظرة نقديّة استشرافية ومن قراءة عقلانيّة للتراث التونسي بكل مكوّناته حريصة دائما على تحقيق توازن ديناميكي بين الثقافة والتراث التونسي والثقافة وتراث الإنسانية. ومن هذه المنطلقات سجلت تونس عديد الإصلاحات الرائدة في مجال القضاء على العبوديّة وعهد الأمان ومجلة الأحوال الشخصية وانجاز دساتير متطوّرة في مجال الحريات وحقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. كل ذلك ساهم في تأكيد الهويّة الوطنية التونسية وفي بروز نموذج مجتمعي تونسي متفتح ومتطور وفي جعل تونس رائدة تاريخيا في تطوير وتجديد الحضارة العربية الإسلامية. وفي هذا السياق كان يترتب عن الإصلاح نتائج ايجابيّة تجعل المواطن يتفاءل بغد أفضل وبمستقبل واعد ومشرق. ومن هذا المنطلق يتفاءل المواطن بحماس مع مشاريع الإصلاح ويلتف حولها ويدعمها بكل قواه.

إلا أنه بعد ما كان الإصلاح يمثل مفهوم مرجعي يميز المسيرة الفكريّة والسلوكيات السياسية التونسية أصبح منذ سنوات المفهوم والتمشي الإصلاحي محل صراع

عنيف على المستوى السياسي ومحل استياء حاد على المستوى الشعبي في المجال الاقتصادي.

ذلك أنه على المستوى السياسي نلاحظ أن النموذج المجتمعي التونسي الذي يمثل نتاج التمشي الإصلاحي أصبح منذ سنوات (خاصة في بداية 2011) محور خلاف عميق واستهداف غير مسبوق تغذيه التيارات الفكريّة والدوائر السياسيّة الرجعيّة التي جعلت من الدين مطيّة ورصيد تجاري للسمسرة قصد تحقيق مصالح شخصيّة وأهداف حزبيّة وسياسيّة خاضعة لأجندات خارجيّة تحركها قوى الهيمنة العالميّة. وهذا الخلاف العميق كشف عن صراع جوهري بين القوى العاملة على تأكيد الهويّة الوطنية التونسية وجعلها رائدة في تطوير وتجديد الحضارة العربيّة الإسلامية والقوى الجاذبة إلى الخلف والمتمسكة بالتخلف والانحطاط والاندثار الحضاري والتبعيّة إلى قوى الهيمنة العالمية.

أما في المجال الاقتصادي فإن الحديث عن الإصلاحات أصبح منذ سنوات عديدة بالخصوص منذ 2011 محل استياء ورفض شعبي نظرا لصبغتها النيوليبراليّة ولمحتواها غير العادل والفاقد للنجاعة ولكل مرجعيّة وبعد تنموي. ومما زاد في الطين بلة أن الإصلاحات والإجراءات المزمع انجازها أصبحت توصف بالإصلاحات والإجراءات الموجعة والمؤلمة والتي تتطلب تضحيات هامة على المدى القصير مع التأكيد طبقا للخطاب الإيديولوجي والنيوليبرالي على أن المدى الطويل (بدون تحديد مدّة الطول لأنه أصبح موكول للسوق) سيكون حافلا بالازدهار والرفاه وفرحة الحياة.

وهذا الوصف والتعريف بالإصلاحات يحمل في طياته عديد المعاني إذ أنه يشير صراحة إلى الفئات الاجتماعية التي ستتحمل في المدى القصير أعباء وتكلفة الإصلاحات والإجراءات الموجعة والمؤلمة بدون ضمان على المدى الطويل لجدوى

الإصلاحات ولا لتوزيع ثمارها (إن كانت هناك ثمار) لفائدة الفئات التي قامت بالتضحيات وتكبدت أعباء الإصلاحات. علما أن توزيع نتائج الإصلاحات أصبح كذلك موكول لقوانين السوق نظرا لتراجع دور الدولة خاصة في مجال توزيع وإعادة توزيع الثروة. والفئات الاجتماعية التي ستتألم وتتوجع وتتحمل أعباء الإصلاحات لا يمكن أن تخصّ إلا أصحاب الدخل الضعيف والمحدود والهش من فقراء وأجراء والشرائح السفلى التي أصبحت تمثل أهم مكونات ما يسمى وما تبقى من الطبقة الوسطى. لأن أصحاب المداخيل المرتفعة والطبقات الغنيّة لا يمكن أن تتأثر بما يسمى بالإصلاحات الموجعة والمؤلمة. بل بالعكس غالبا ما تعمل الإصلاحات المزمعة على توفير الإعفاءات والتحفيزات الجبائية وتخفيض الضغط الجبائي على الشرائح الاجتماعية الميسورة باسم تشجيع الاستثمار الخاص في ظل تراجع دور الدولة وتقلص الاستثمار العمومي وغياب أي مشروع تنموي شامل ومستدام.

والجدير بالذكر أن البحث عن برامج إنقاذ وبديل تنموي سيحتم بالضرورة القيام بإصلاحات عميقة وهيكليّة في عديد المجالات لكن مثل هذه الإصلاحات يتطلب أولا تشخيص موضوعي لمحدوديّة منوال التنمية الحالي كما يتطلّب ثانيا حدّا أدنى من الاستقلاليّة الفكريّة للتخلص من المفاهيم والمسلمات والوصفات الاقتصادية الجاهزة ذات الصبغة الإيديولوجية والعقائدية. كما يتطلب ثالثا الحرص على شمولية الإصلاحات وإعطاءها بعد تنموي واضح المعالم قابل للاستدامة وتحقيق العدالة كما يحتم رابعا ربطا وثيقا بين الإجراءات العاجلة والآجلة لضمان استمراريّة البعد التنموي.

علما أن الطرح الذي يؤكد على فشل نمط التنمية الحالي وعلى ضرورة البحث عن بديل والذي وقع التعبير عنه ضمنيا من طرف الحركات والتحركات الشعبية والذي وقع تبنيه من طرف أغلب منظمات المجتمع المدني وعلى رأسها المنظمة النقابية والمنظمات الحقوقية إلى جانب أغلب الأحزاب السياسية يواجه حاليا معارضة من طرف المؤسسات العالمية والإقليمية التي كانت وراء الترويج لاعتماد إصلاحات وسياسات نيوليبرالية أدت إلى إقامة نماذج تنموية فشلت في خدمة المصالح الشعبية.

ذلك أن هذه المؤسسات تعتبر أن التجربة الليبرالية التي انطلقت بالخصوص منذ اعتماد برنامج هيكلي سنة 1986 كانت في المجمل ناجحة، والاخلالات والنواقص التي حصلت هي بالأساس نتيجة عدم التناغم بين السياسي والاقتصادي، حيث أن الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية قابلها جمود سياسي حال دون إنجاز كل الإصلاحات الضرورية كما تسبب في توخي نسق بطيء بالنسبة للإصلاحات التي وقع تطبيقها، الشيء الذي قلص من نجاعة الإصلاحات ومن جدواها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي حيث أن الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية والانتقال إلى اقتصاد السوق إجمالا حصل دون دمقرطة المجال السياسي مما حد من الحريات الفردية والجماعية بما فيها حرية المبادرة وشوه مناخ الأعمال وقاد إلى غياب الشفافية والحوكمة الرشيدة وعدم ضمان الملكية الخاصة وتسبب في انتشار الفساد. وقد عبرت المؤسسات العالمية والإقليمية عن فرحتها بما سمته "بالربيع العربي" بعدما كانت مساندة ومدعمة لأنظمة الاستبداد. ذلك أن هذه الأطراف تعتبر أنه بعد هذا الربيع ومع انتشار الحريات وإطلاق العنان للمبادرة الفردية أصبحت الظروف ملائمة أكثر لتوسيع وتعميق الإصلاحات والاختيارات الليبرالية

وإرساء التناغم الضروري بين السياسي والاقتصادي. وفي هذا الإطار طلعت علينا مبادرة الاتحاد الأوروبي المنادية بإبرام "اتفاق تبادل شامل ومعمق". (CE 2013).

وفي هذا السياق حرصت المؤسسات المالية العالمية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي على التعجيل بالانتخابات التشريعية والرئاسية لانتصاب سلطة قارة يمكن التفاوض معها للقيام بالإصلاحات الضرورية وإبرام اتفاقيات جديدة تسرع بنسق تحرير الاقتصاد وإسداء أكثر شمولية وعمق للإصلاحات الليبرالية.

وطبقا لهذا التمشي فقد اقتصرت فترة الانتقال الديمقراطي إلى حد الآن على معالجة الجانب السياسي وإهمال شبه تام لإشكالية التنمية وضرورة مراجعة المنوال الحالي. وقد قادت معالجة الجانب السياسي بفضل نضالية المجتمع المدني إلى تحقيق مكسب هام يتمثل في إصدار دستور جديد متطور ومتضمن لأهم الحريات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولئن عهدت كتابة الدستور لسلطة تأسيسية منتخبة فإن مسار الصياغة عرف مشاركة مواطنية واسعة وهامة تجلت من خلال العشرات من مشاريع الدساتير واللوائح التي صاغتها مكونات المجتمع المدني التونسي واقترحتها على المجلس التأسيسي واعتمدتها لتنظيم الندوات والنقاشات خارج قبة المجلس التأسيسي وعلى أعمدة عديد الصحف التونسية.

والمكاسب الدستورية خاصة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية رغم أهميتها تطرح إشكاليات وتحديات جديدة وجوهرية ذلك أن هذه المكاسب تتسم بالسخاء وتتطلب قدرا كبيرا من التضامن الاجتماعي الفعلي ومن الإرادة الجماعية لتكريس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أرض الواقع. لكن في المقابل فإن المنوال التنموي القائم يتميز باكتساح المنطق السلعي لكل مجالات الحياة وبانتشار ثقافة الفردية والمصلحية والأنانية التي تتناقض مع سخاء

المكاسب الدستورية وبتراجع إمكانيات الفعل الجماعي عبر تقزيم ممنهج لدور الدولة. وهذا التناقض بين المكاسب السياسية والدستورية والاختيارات الاقتصادية السائدة يمثل التحدي الأساسي الذي يجب العمل على رفعه قصد توفير الظروف الملائمة لمعالجة الإشكاليات القائمة خاصة في ميدان التشغيل ومقاومة البطالة وفي ميدان التنمية الجهوية وتقليص الفوارق المرتفعة بين الجهات الداخلية والشريط الساحلي من جهة وبين مختلف الشرائح الاجتماعية من جهة أخرى. لكن إلى حد الآن وفي إطار التشبث بنفس منوال التنمية اقتصر عمل الحكومات المتتالية على محاولة تحقيق انتعاش الاقتصاد مع تسجيل الفشل تلو الآخر.

ومن هذا المنطلق سنبدأ في المحور الأول بتقديم تشخيص لمحدودية منوال التنمية الحالي ولضرورة تجاوزه والبحث عن بديل تنموي. من جانبه المحور الثاني سيتعرض بالتحليل إلى أسباب فشل سياسات الانتعاش الاقتصادي وتدهور التوازنات الكلية وضرورة اعتماد برنامج إنقاذ عاجل. أما المحور الأخير سنخصصه لتقديم أهم الشروط والإصلاحات لإرساء بديل تنموي يمكن من رفع التحديات العديدة المطروحة على الاقتصاد التونسي.

I.حول فشل الانتقال الليبرالي وتعثر الانتقال الديمقراطي

نتيجة قصور منوال التنمية الحالي على معالجة الإشكاليات المطروحة

أ. أهم اختلالات منوال التنمية الحالي

إن قصور منوال التنمية الحالي على معالجة الإشكاليات المطروحة يفسر بكون أن هذه الإشكاليات هي في الواقع نتيجة الاختلالات التي تميز هذا المنوال، ذلك أن أربعة اختلالات رئيسية كانت سببا رئيسيا في ارتفاع البطالة والفوارق الجهوية والاجتماعية.

أ.1.الاهتمام بالنمو على حساب التنمية

أول اختلال يتمثل في كون أن منوال التنمية الحالي يحرص بالأساس على تحقيق أعلى نسب نمو على حساب الاهتمام والعمل على تحقيق التنمية الشاملة، المتكاملة، العادلة والمستديمة علما أن التنمية كظاهرة نوعية تختلف عن النمو كظاهرة كمية لأنها تمثل صيرورة مستمرة على المدى الطويل ذات طابع كمي ونوعي يقود إلى تحولات عميقة هيكلية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والسلوكية، تكون في نفس الوقت مواكبة ودافعة لنسق النمو على المدى البعيد ومؤثرة في طبيعته وانعكاساته.

كما أصبح النمو في مرحلة الانتقال الليبرالي إلى اقتصاد السوق يعتمد أكثر على الصادرات أي الطلب الخارجي على حساب الطلب الداخلي وبالتالي أصبح أكثر عرضة لتقلبات الأسواق العالمية وتكرار الأزمات التي تميز العولمة النيوليبرالية

الحالية. مع العلم أنه منذ بداية تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي إلى موفى سنة 2010 لم تتجاوز نسبة نمو الإنتاج الداخلي الخام بالأسعار القارة معدل سنوي في حدود 5 بالمائة رغم كل الدعم الذي تمتع به القطاع الخاص ورغم ارتفاع حجم الاستثمارات الخارجية المباشرة ونسبته من مجمل الاستثمارات.

والاهتمام بالنمو القائم بالأساس على الصادرات قد نتج عنه من جهة إعطاء الأولوية لمقاومة التضخم المالي والضغط على التكاليف والأسعار قصد تحقيق أكثر تنافسية ممكنة وذلك على حساب مقاومة البطالة، ومن جهة أخرى أصبح هناك حرص على اعتماد التشغيل والأجور كمتغيرات تعديلية (variables d'ajustement) للدورة الاقتصادية أي إمكانية تقليص عدد العمال وحجم الأجور كلما تراجع النشاط الاقتصادي والعكس عندما يرتفع النشاط بعد ما كانا (التشغيل والأجور) يمثلان إحدى أهم المكونات الأساسية للطلب الداخلي في إطار المنوال التنموي السائد في فترة 1960 – 1985 الذي كان نسق النمو فيه يعتمد على الطلب الداخلي بالأساس. وهذه النقلة النوعية الحاصلة في مستوى الأولويات الاقتصادية (مقاومة التضخم المالي قبل مقاومة البطالة). وفي دور ووظيفة التشغيل والأجور (اعتمادها كمتغيرات تعديلية قبل اعتبارها كمكونات للطلب الداخلي) على مستوى الدورة الاقتصادية فرضت اعتماد مرونة التشغيل والأجور وقادت إلى إنجاز تعديلات على مجلة الشغل في مناسبتين، الأولى سنة 1994 والثانية سنة 1996 لإدخال أكثر مرونة عبر السماح بالعمل بعقود تشغيل محددة المدة والتقليص من كلفة تسريح العمال واستعمال المناولة في مجال التشغيل إلى جانب العمل الموسمي والتربصات، الخ من أنماط العمل الهش. هذه الأنماط التي تسمح باستعمال التشغيل والأجور كمتغيرات تعديلية للدورة الاقتصادية التي تعرف تقلبات متكررة في إطار العولمة النيوليبرالية إلى جانب احتداد المنافسة مع

توسع الاتحاد الأوروبي الذي يمثل الشريك الأساسي لتونس وتعدد إقامة مناطق التبادل الحر بين عديد الأطراف غير أوروبية.

كما أن النمو الحاصل كانت له صبغة توسعية قائمة بالأساس على توسع استعمال مختلف عناصر الإنتاج بدون تحقيق استعمال مكثف لهذه العناصر أي بدون تحقيق نسق نمو مرتفع للإنتاجية.

كما أن إعطاء الأولوية للتصدير كان قائما على اعتماد تنافسية عبر الضغط على التكاليف والأسعار (compétitivité – prix) عوض الحرص على تدعيم ما يسمى بـ (compétitivité – hors prix) عبر الرفع من الإنتاجية وتنويع الإنتاج وتحسين الجودة والخدمات ما بعد البيع، الخ ...

كما أن الحرص على تحقيق أعلى نسبة نمو أصبح معمولا به في إطار علاقات اقتصادية دولية قائمة على مبدأ التعامل بالمثل بعد التخلي عن الاتفاقات التفاضلية (accords préférentiels) التي كانت تقر بطبيعة العلاقات الدولية غير المتكافئة بين بلدان الشمال والجنوب وتهدف إلى دعم التنمية في البلدان النامية لتدارك ضعفها وتأخرها.

إلى جانب المتغيرات الحاصلة للعلاقات الاقتصادية الدولية وطبيعة النمو والمكانة والدور الجديد للمسألة الاجتماعية بجميع مكوناتها (أجور تشغيل، علاقات تأجير ...) تجدر الإشارة إلى أن النتائج المسجلة على مستوى النمو قد واكبتها اختلالات على المستوى الهيكلي المرتبط بالنسيج الاقتصادي ومسار التنمية من ذلك أن نسبة القيمة المضافة لقطاعات الإنتاج السلعي المادي من الناتج المحلي الخام قد تقلصت من 45 بالمائة في السنوات الثمانين من القرن الأخير إلى 40 بالمائة خلال العشر سنوات الأولى من القرن الحالي (BM 2011) وفي المقابل ارتفعت نسبة القيمة المضافة لقطاع الخدمات من الناتج المحلي.

وقد واكب الاختلال الحاصل على مستوى تطور المكونات القطاعية للإنتاج تراجع نسبة الاستثمارات من الناتج المحلي مقارنة مع بداية الثمانينات وذلك رغم التحسن الحاصل في مستوى التوازنات الكلية المالية ورغم الامتيازات الجبائية والمالية السخية المقدمة للقطاع الخاص.

إلا أن هذا الأخير لم يكن قادرا على الإحلال محل الدولة التي تشهد تراجع دورها ذلك أن التقلص الحاصل في نسبة الاستثمارات العمومية من الناتج المحلي لم يواكبه ارتفاع نسبة الاستثمارات الخاصة إلى المستويات المؤملة رغم الدعم والخوصصة وارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أ.2.الاهتمام بالتوازنات الكلية المالية على حساب التوازنات الحقيقية

ثاني اختلال يتمثل في الحرص على تحسين التوازنات الكلية المالية الداخلية والخارجية على حساب التوازنات الحقيقية التي تخص مقاومة البطالة، التقليص من الفوارق بين الجهات والفئات الاجتماعية والحفاظ على البيئة وحسن التصرف في الموارد الطبيعية ومراعاة مصالح الأجيال القادمة، الخ...

والمعلوم أن هذا الحرص ناتج عن الاعتقاد بأن تحسن التوازنات الكلية المالية من شأنه أن يضمن أكثر استقرار للظروف الاقتصادية وأن يعطي أكثر وضوح للمستقبل وبالتالي سيقود هذا التحسن حتما إلى تحفيز المبادرة الفردية والرفع من مستوى الاستثمارات الخاصة ومن نسق النمو. وهذا التسلسل الآلي سيفضي في آخر المطاف حسب الفكر النيوليبرالي إلى تحسين التوازنات الحقيقية عبر خلق أكثر مواطن شغل وأكثر إنتاج وأعلى مستوى لدخل الفرد وتراجع الفقر والفوارق،

الخ ... ومن هذا المنطلق يذهب النيوليبراليون المتطرفون إلى حد التوصية بدسترة الالتزام باحترام التوازنات الكلية المالية من خلال ضبط مستويات لا يجب تجاوزها في ما يخص عجز الميزانية العمومية و نسبة التداين العمومي إلخ...

إلا أن الرجوع إلى الواقع المعاش من خلال التجربة التونسية (بدوي 2013) يتضح أنه رغم تحسن التوازنات المالية (تقلص عجز الميزانية العمومية وعجز ميزان الدفوعات وتراجع نسبة المديونية وانخفاض نسبة التضخم المالي، الخ ... أثناء الفترة 1990-2010) فإن نسق النمو لم يتمكن من تجاوز نسبة 5 بالمائة كمعدل سنوي على المدى الطويل. كما أن هذه النسبة لم تقد بصفة آلية إلى تراجع البطالة وتقلص الفوارق الجهوية والاجتماعية والقضاء على الفقر وتراجع التهميش، إلخ..

والتراجع الطفيف المسجل في نسبة البطالة بتونس[1] نتج بالأساس عن سياسات تشغيل نشيطة ومكلفة لم تقدر على خلق مواطن شغل قارة رغم تنوع تدخلاتها بل التراجع الطفيف لنسبة البطالة على المدى الطويل واكبه اتساع دائرة التشغيل الناقص والتشغيل الهش حيث بلغت مواطن الشغل غير المعياري (atypique) 55,4 بالمائة من مجموع المشتغلين تتوزع إلى 44 بالمائة مشتغلين بدون عقد و 11,4 % بالمائة مشتغلين بعقد محدد المدة (A. Hamdi 2012) علماً أنه في أواسط سنوات 2005 كانت نسبة العقود غير محددة المدة لا تتجاوز 38,9% و هي نسبة أقل من النسب المسجلة بالمغرب و الجزائر كما يشير إلى ذلك الجدول التالي .

[1] معدل نسبة البطالة وصل إلى 15,7 بالمائة سنة 1975، 16,4 % سنة 1984، 14,2 بالمائة سنة 2004 و13 بالمائة سنة 2010.

جدول عدد 1 : نسبة المشتغلين حسب نوع العقد - تونس والجزائر والمغرب

نسبة المشتغلين	تونس	الجزائر	المغرب
عقد غير محدد المدة	38,9	67,8	82,1
عقد محدد المدة	44,7	29,5	14,9
المتربصون والمتدربون	8,2	1,2	2,7
شركات المناولة	8,2	1,5	0,3
المجموع	100	100	100
دوام كامل	81,5	98,9	95,1
دوام جزئي	18,5	1,1	4,9

المصدر: Roses 2005

كما أن هذا التراجع الطفيف لنسبة البطالة واكبه ازدياد في الفوارق بين الجهات وبين الفئات الاجتماعية، ذلك أن الفارق بين أعلى وأقل نسبة بطالة مر في تونس من 16,6 نقطة سنة 2007 إلى 23,4 نقطة سنة 2010 وأصبح 46 نقطة سنة 2012 ليتراجع إلى 16,9 نقطة سنة 2014 ويرتفع إلى 25,4 نقطة سنة 2016 (أنظر جدول عدد 2) علما أن هذه الفوارق تشمل كذلك نسبة الأمية والفقر والبنية التحتية، الخ ...

أ.3.الحرص على الاندماج العالمي على حساب الاندماج الوطني والإقليمي وتأثيراته السلبية

الانتقال نحو اقتصاد السوق نتج عنه ارتفاع اندماج الاقتصاد التونسي في الاقتصاد العالمي حيث ارتفعت نسبة تصدير السلع والخدمات من الناتج المحلي الخام من 36,9 في ثمانيات القرن الماضي إلى 49,4 % في العشرية الأولى من القرن الحالي. إلا أن هذا الاندماج العمودي المتصاعد رغم بعض الإيجابيات على مستوى التوازنات الكلية المالية (تراجع نسبة عجز الميزان الخارجي من الناتج المحلي، تراجع نسبة عجز الميزانية العمومية، ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتراجع نسبة المديونية العمومية ...) كانت له كذلك عديد السلبيات الهامة والخطيرة منها: أولا: ارتفاع الفوارق الجهوية والتباين بين الشريط الساحلي والشريط الداخلي الغربي للبلاد التونسية حيث تمركز النشاط الاقتصادي بالأساس على الشريط الساحلي نظرا لتوجه نسبة هامة من هذا النشاط نحو التصدير في إطار المناولة وما يتطلبه هذا التوجه من انتصاب قرب الموانى والمطارات والمصالح البنكية والإدارية والجمركية والجهات التي توفر يد عاملة متنوعة ومؤسسات قادرة على الصيانة وتقديم خدمات متنوعة، الخ... وتبعا لذلك فقد انجزت حوالي 81 % من الاستثمارات الجملية بالشريط الساحلي و19 % فقط ببقية الجهات.

جدول عدد 2 : تطور نسبة البطالة حسب الولاية (شهر ماي لكل سنة)

	2007	2008	2009	2010	2012	2014	2016
تونس	11,8	13,0	11,2	14,2	20,4	13,5	19.5
أريانة	12,5	10,9	11,1	10,8	13,7	11,3	11.6
بن عروس	13,6	12,3	12,9	12,2	18,7	13	18.4
منوبة	15,9	15,0	16,2	15,3	25,5	17,2	21.7
نابل	8,7	7,5	10,6	11,4	13,3	10,3	10.3
زغوان	8,2	7,2	9,8	4,9	8,9	16,9	10.5
بنزرت	11,7	7,7	12,2	12,8	12,6	14,4	11.5
باجة	11,7	17,3	17,3	11,5	19,7	17,9	18.5
جندوبة	19,06	20	20,3	17,7	18,5	25,6	20.1
الكاف	15,3	12,1	12,4	12,4	12,1	19,1	11
سليانة	15,2	14,5	16,5	15,6	15,8	16,4	17.2
سوسة	11,1	15,02	15,3	13,0	15,9	10,7	11.6
منستير	8,6	8,7	10,2	6,1	5,7	9,3	6.6
مهدية	15,2	12,3	15,0	12,2	17,7	12,1	12.2
صفاقس	9,4	10,1	10,5	7,4	11,7	12,2	9.8
القيروان	9,9	8,9	10,8	10,6	15,9	15,8	15.2
القصرين	18,0	25,6	18,6	20,7	26,2	22,7	21.7
سيدي بوزيد	8,3	6,3	11,3	14,7	29,4	17,7	15.4
قابس	14,9	15,0	15,6	18,1	23,2	18,8	24
مدنين	13,1	11,3	11,4	13,9	21,0	14,5	19.9
تطاوين	15,2	13,7	21,9	23,6	51,7	25,8	32
قفصة	17,6	23,2	21,1	28,3	26,7	26,2	28
توزر	24,8	28,1	19,9	17,0	28,4	15,5	20.6
قبلي	14,1	11,2	15,2	14,5	19,9	21	25.8
المجموع	**12,4**	**12,4**	**13,3**	**13,0**	**17,6**	**14,8**	**15.5**

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

وقد واكب توجه الاستثمارات نحو الشريط الساحلي إقامة 84 % من مساحة المناطق الصناعية في هذا الشريط حيث يوجد 90 % من مجمل المؤسسات الاقتصادية و95 % من المؤسسات الاقتصادية الأجنبية. ونتيجة لذلك أصبح

النسيج الترابي مفكك وقليل الارتباط بين أجزائه من ذلك أن نسبة الطرقات المعبدة تصل 70,8 كلم لكل 100 كلم مربع في العاصمة تونس مقابل 8 في سيدي بوزيد و7,1 في قفصة و3 بقبلي على سبيل المثال (Développement régional 2011). وقد ساهم تراجع دور الدولة في ميدان إعادة توزيع المداخيل في استمرار وتفاقم هذه الفوارق.

ثانيا: قاد الاندماج العالمي العمودي في إطار عدول الدولة عن اعتماد سياسات قطاعية نشيطة إلى تثبيت الاقتصاد التونسي في تقسيم دولي للعمل من نوع تقليدي قائم على استغلال الامتيازات التفاضلية القارة التي تكتفي باستغلال الموارد الطبيعية الباطنية (الفسفاط وتحويله إلى مواد كيماوية، البترول ومشتقاته ...) أو غير الباطنية (استغلال الشمس والشواطئ لبناء قطاع سياحي ...) من جهة واستغلال يد عاملة وافرة وقليلة الكفاءة تشتغل بأجور متدنية خاصة في صناعات الخياطة والجلود والأحذية والصناعات الكهربائية والميكانيكية والصناعات الغذائية .. من جهة أخرى.

وقد نتج عن هذا التخصص تناقضا صارخا بين حركية النسيج الاقتصادي وحركية منظومة التعليم والتكوين، فمن جهة نشاهد توسع الأنشطة الاقتصادية المستعملة بكثافة ليد عاملة ضعيفة الكفاءة (77 % من اليد العاملة تشتغل في القطاعات التي تتميز بقيمة مضافة ضعيفة) ومن جهة أخرى وفي المقابل نلاحظ منظومة تربوية تنتج أعدادا متصاعدة من حاملي الشهادات العليا. وهذا الاختلال بين منظومة الإنتاج ومنظومة التعليم والتكوين مثل السبب الرئيسي والهيكلي في بروزوتعميق الاختلالات في سوق الشغل التي أدت إلى استقرار معدل نسبة البطالة في مستويات عالية وخاصة إلى تنامي ظاهرة بطالة خريجي الجامعات وحاملي الشهادات العليا.

جدول عدد 3. تطور نسبة البطالة حسب المستوى التعليمي

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2014
بدون مستوى	6,3	6,4	4,4	4,2	6,1	5,7	8	4.9	5.2
مستوى ابتدائي	14,3	13	11,5	10,6	10,4	9,2	12,4	11.8	10.1
مستوى ثانوي	13,3	12,5	13,5	13,4	14	13,7	20,6	19.4	17.5
مستوى عالي	14	19,9	18,2	20	21,9	22,9	29,2	31,3	31.5
المعدل الوطني	12,9	12,5	12,4	12,4	13,3	13	18,3	17,6	14.8

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

وبالرجوع إلى الجدول 3 نلاحظ من جهة أن نسبة البطالة لدى المتحصلين على مستوى تعليم عالي ما فتئت ترتفع لتصل إلى 31,3 % سنة 2012 مقابل تراجع نسبة بطالة الذين بدون مستوى أو بمستوى ابتدائي ومن جهة أخرى يشير الجدول إلى أنه كل ما تحسن المستوى التعليمي كلما ارتفعت نسبة البطالة. وبالتالي أصبح التعليم الذي فقد مجانيته الكاملة مع اكتساح المنطق السلعي كل مجالات الحياة لا يمثل المصعد الاجتماعي الذي كان مفتوحا لأغلب شرائح المجتمع.

ثالثا: في إطار التقسيم الدولي للعمل المشار إليه سابقا وقع تنوع نسبي للأنشطة الاقتصادية مكن من تحسين هيكلة الصادرات حيث أصبحت نسبة صادرات المنتجات المعملية من مجموع صادرات السلع تمثل قرابة 75 % في تونس. إلا أن هذا التحسن والتنوع يبقى قائما على استعمال مكثف لید عاملة ضعيفة الكفاءة

وبالتالي فإن نسبة صادرات السلع ذات محتوى تقني عالي من مجموع السلع المصدرة لم تتجاوز 6,1 % سنة 2009 (BAD 2012).

كما أن الصادرات أكثرها تقع في إطار المناولة وتبقى خاضعة لعلاقات هيمنة مصادر الطلب الخارجي على المنتجين المحليين. علاوة على أن هذه المناولة ساهمت في إعادة إنتاج نسيج اقتصادي مفكك غير متكامل وغير مندمج وغير مكثف ومتكون بالأساس من أنشطة ذات قيمة مضافة ضعيفة. وقد أدى هذا الوضع إلى عدم قدرة النمو على تجاوز نسبة 5 % وإلى ضعف التأطير بالمؤسسات وإلى ضعف إنتاجية عناصر الإنتاج الجزئية والعامة وإلى هشاشة القدرة التنافسية واعتماد تنافسية ترتكز بالأساس على الضغط على التكاليف والأسعار – (compétitivité prix).

رابعا: هذا الاندماج العمودي العالمي تسبب في استمرار ضعف الاندماج الوطني قطاعيا وجغرافيا مما ساهم في عدم توسع السوق المحلية بالنسق الكافي الذين يمكن من الرفع في وتيرة النمو. ذلك أن ضعف اندماج الأنشطة وغياب بناء سلسلات إنتاج قطاعية (filières) وضعف الربط بين الجهات نتيجة ضعف البنية التحتية كانت من جملة العوامل الهيكلية الرئيسية التي مثلت عراقيل أمام إمكانية الرفع من نسبة النمو. وهذه العراقيل هي بالأساس نتيجة غياب إستراتيجية تنموية والاقتصار على الرفع من نسبة النمو.

كما أن التركيز على الاندماج العمودي ساهم إلى جانب الأسباب السياسية، في تراجع الإرادة والحرص على التعجيل بإنجاز اندماج أفقي إقليمي مغاربي يحد من ضغوطات العولمة ويرفع من القدرة التفاوضية للمنطقة ومن إمكانيات استقطابها لاستثمارات خارجية قادرة على توسيع وتنويع وتكثيف النسيج الاقتصادي الوطني والمغاربي.

خامسا: تجدر الإشارة بأن مردود هذا الاندماج العالمي العمودي بقي ضعيفا نسبيا. ذلك أن دراسات أنجزت سنة 2006 تؤكد بأن مردود دولار واحد يقع استثماره في تشجيع الصادرات ينتج عنه زيادة في قيمة الصادرات تبلغ 20 دولار فقط في تونس مقابل 96 في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و137 في إفريقيا ما وراء الصحراء و227 دولار في آسيا (BAD 2012).

سادساً : المردود المالي بالنسبة للشركات غير المقيمة offshore يكاد يكون مفقوداً نظراً أن هذه الشركات تتمتع بمجالات صرف تمكنها من عدم جلب العملة الصعبة الحاصلة من بيع صادراتها والإبقاء عليها في البنوك الأجنبية. وبالتالي فإن مساهمة صادرات المؤسسات غير المقيمة في تقليص عجز الميزان التجاري هي مجرد عملية محاسبية comptable لا ينتج عنها تحسن في احتياطي العملة الصعبة وفي أيام التوريد. علماً أنه في المدة المتراوحة بين 1996 و2016 عدد المؤسسات غير المقيمة قد تضاعف 13 مرة مقابل أقل من مرتين في نفس الفترة بالنسبة لعدد المؤسسات المقيمة on shore

لكل هذه الأسباب ولغيرها، يجب ضبط بديل تنموي يكون قادرا على إقامة توازن ديناميكي بين النمو والتنمية وبين تحسين التوازنات المالية الكلية والنهوض بالتوازنات الحقيقية وبين الاندماج العالمي العمودي والاندماج الوطني قطاعيا وترابيا من جهة والاندماج الإقليمي من جهة أخرى.

والبحث عن بديل تنموي أصبح متأكدا لا فقط بسبب الاختلالات المشار إليها سابقا بل كذلك بسبب التكاليف الباهظة التي أصبحت تتحملها المجموعة الوطنية من جراء اللجوء المتواصل لاعتماد سياسات إغراق متنوعة قصد مواصلة العمل بمنوال تنموي أصبح غير قادر على تحقيق التنمية بالبلاد.

ب. مواصلة العمل بمنوال التنمية الحالي أصبحت باهظة التكاليف بالنسبة للمجموعة الوطنية نتيجة اللجوء الى اعتماد سياسات الاغراق

لقد تسببت هشاشة النسيج الاقتصادي التونسي إلى جانب احتداد المنافسة وضعف الإنتاجية في اللجوء إلى اعتماد سياسات إغراق (Dumping) (A. Bedoui 2013) متعددة الجوانب[2] قصد الحفاظ على المواقع التجارية في الأسواق الخارجية واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ودعم نسق النمو. وقد شملت هذه السياسات أنواعا عديدة من الإغراق منها:

ب.1 الإغراق التجاري

يتمثل الإغراق التجاري في اعتماد أسعار بيع منخفضة عند التصدير (مقارنة بالأسعار المعمول بها محليا) من طرف عديد القطاعات خاصة قطاع السياحة والخياطة والجلود والأحذية والمواد الغذائية المصنعة، الخ... وغالبا ما تكون هذه الممارسة على حساب جودة الخدمات ومردودية المؤسسات وقطاع السياحة يعتبر أحسن مثال في هذا المجال.

ب.2 الإغراق الاجتماعي

من جانبه الإغراق الاجتماعي المعتمد تحت غطاء مرونة التشغيل والأجور قاد إلى اعتماد التشغيل والأجور كمتغيرات تعديلية مكنت من الضغط على التكاليف في ظل انتشار أنماط تشغيل هشة وتراجع الحماية الاجتماعية وبروز الفقر لدى

[2] سياسات الإغراق هي سياسات تعتمد بيع السلع والخدمات في الأسواق الخارجية بأسعار أقل من الأسعار المعمول بها في الأسواق المحلية وحتى أقل من تكلفة الإنتاج في بعض الأحيان.

الشريحة السفلى للأجراء إلى جانب استقرار البطالة في مستويات عليا كما أشرنا إلى ذلك سابقا.

ب.3 الإغراق الجبائي

أما الإغراق الجبائي وشبه الجبائي فقد قاد الدولة إلى التنازل عن موارد جبائية هامة ومثل سببا من أسباب تنامي الصعوبات المالية لدى صناديق الضمان الاجتماعي.

وهذا التنازل وقع عبر الامتيازات الجبائية كالتخفيضات الجبائية والإعفاءات المؤقتة من جهة والامتيازات المالية كالمنح والإعانات وتنفيل الفوائد على القروض البنكية وتحمل الدولة المساهمات الاجتماعية، الخ... ونظرا لتعدد هذه الإجراءات وتنوعها فقد تحولت بمرور الزمن إلى نظام متكامل بدل أن تكون إجراءات استثنائية، محولة بذلك نظام الحق العام الجبائي إلى نظام استثنائي. وقد نتج عن الإغراق الجبائي تكاليف باهظة بالنسبة للمجموعة الوطنية (بدوي 2014) حيث أنه منذ صدور مجلة تشجيع الاستثمارات سنة 1993 قامت وزارة المالية سنة 2005 بضبط تكاليف الإجراءات الواردة في هذه المجلة وفي نصوص أخرى مختلفة.

وقد أشارت بعض الدراسات أن التكلفة المتراكمة للامتيازات الجبائية والمالية قد بلغت أثناء الفترة 1994 – 2004 مبلغا هاما وصل إلى 5803,7 مليون دينار تونسي. وقد مثلت الإعفاءات الجبائية 79% من هذا المبلغ مقابل 21 % تشجيعات مالية علما أن التشجيعات المالية كانت لا تمثل إلا 13% من بداية تطبيق المجلة.

وعموما سجلت هذه التكاليف ارتفاعا مستمرا من سنة إلى أخرى كما مثلت نسبة هامة من استثمارات القطاع الخاص بلغت حوالي 30 % سنة 1999 مقابل 26,3 % سنة 1988.

كما تجدر الإشارة أنه إلى جانب الامتيازات الواردة في مجلة الاستثمارات وفي نصوص وإجراءات أخرى يتمتع القطاع الخاص بعديد البرامج المتنوعة المانحة لجملة من التشجيعات من أهمها برنامج تأهيل المؤسسات في القطاع الصناعي الذي وقع بعثه سنة 1996 وفي القطاع الخدماتي (سياحة، نزل، بنوك ومؤسسات مالية) منذ 2001 إلى جانب برنامج خاص بالتطوير الصناعي ممول من طرف الاتحاد الأوروبي وبرنامج خاص بدعم التصدير ممول من طرف البنك العالمي (FAMEX). إلا أنه إلى حد الآن لم يقع تقييم جدي للمردود الاقتصادي والاجتماعي لهذا الدعم المتنوع الذي يحظى به القطاع الخاص. لكن انطلاقا من المؤشرات المتوفرة يمكن التأكيد بأن هذا المردود محتشم إن لم يكن سلبي نظرا لضعف استثمارات القطاع الخاص ولاستمرار البطالة في مستويات عالية ولانتشار أنماط التشغيل الهش ولاستمرار هشاشة النسيج الاقتصادي ولضعف الإنتاجية، الخ...

ب.4 الإغراق المالي

من جهته الإغراق المالي يتمثل في تراكم الديون البنكية غير المسددة أو الملوثة أو المعدومة((créances douteuses) التي استمرت نسبتها من القروض البنكية مرتفعة رغم السياسات المعتمدة للحد منها. والمعلوم أن هذه النسبة قد استقرت في مستويات مرتفعة جدا مقارنة بالاقتصاديات الصاعدة كما يشير إلى ذلك الجدول عدد 4.

وعموماً فإن نسبة الديون الملوثة لا تتجاوز 4% في أغلب الاقتصاديات الصاعدة و3% في تركيا و8% في المغرب. وقد بلغ حجم الديون المعدومة في تونس حوالي 8 مليار دينار سنة 2017. ونسبة الديون المعدومة من مجمل القروض القطاعية المتحصل عليها نلاحظها في المرتبة الأولى في قطاع النزل والمطاعم بنسبة 32,8%

يليها قطاع الصيد البحري وتربية الأسماك بنسبة 30,9% وقطاع النسيج والملابس بنسبة 28% وهي القطاعات التي تلعب دور القاطرة في عملية النمو.

علما أن عدم خلاص الديون البنكية المتخلدة يمكن استغلاله من طرف المؤسسات الاقتصادية "المستفيدة" للتقليص من كلفة إنتاجها بصورة غير واقعية واعتماد ذلك لتعاطي الإغراق التجاري.

وتجدر الإشارة أن الإغراق المالي يقود إلى الحد من قدرة القطاع البنكي على تمويل الاقتصاد خاصةً أن هذا القطاع يمثل أكثر من 90% في عمليات التمويل. كما أن الإغراق غالبا ما تكون انعكاساته وخيمة خاصة على المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تصبح مطالبة بتقديم ضمانات عالية لمواصلة التمتع بالقروض البنكية التي تمثل إلى حد الآن الوسيلة الرئيسية لتمويل الاقتصاد التونسي نظرا لضعف التمويل الذاتي من جهة ومحدودية دور السوق المالية (البورصة) من جهة أخرى.

كما أن الإغراق المالي يتسبب في بقاء نسب الفائدة البنكية في مستويات مرتفعة وفي لجوء القطاع البنكي إلى الرفع من أسعار مختلف خدماته أي أنه في آخر المطاف يقود إلى الرفع من تكلفة الاستثمارات.

ب.5 الإغراق النقدي

أخيرا تجدر ملاحظة نوع آخر من الإغراق يتمثل في الإغراق النقدي الناتج عن تراجع قيمة الدينار خاصة بالنسبة لليورو، عملة أهم شريك اقتصادي لتونس. ذلك أن شراء اليورو كان يتطلب 1,5 دينار سنة 2004 وأصبح يتطلب 1,8 دينار سنة 2007 وأكثر من 2,2 دينار سنة 2015 وقرابة 3,3 دينار سنة 2018.

وهذا الانزلاق النقدي يقع اعتماده للنهوض بالتصدير خاصة في غياب ارتفاع نسق الإنتاجية نتيجة هشاشة النسيج الاقتصادي، إلا أنه يقود كذلك إلى ارتفاع قيمة

المديونية الخارجية المحتسبة بالدينار وإثقال كاهل المؤسسات المتداينة (الدولة، البنوك، المؤسسات الكبرى ...) من جهة كما أنه يقود إلى ارتفاع تكاليف التوريد ويتسبب في ارتفاع الأسعار الداخلية وفي تدهور القدرة الشرائية للمواطن من جهة أخرى.

جدول عدد 4. نسبة الديون المؤيس من تسديدها من جملة القروض البنكية حسب بعض البلدان

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2012	2017
كوريا الجنوبية	3,4	2,4	2,6	1,9	1,2	0,9	-	0,4
ماليزيا	17,8	15,9	13,9	11,7	9,6	8,7	-	-
الشيلي	1,6	1,8	1,6	1,2	0,9	0,8	-	1,9
البرازيل	5,6	4,8	4,8	3,8	4,4		-	3,4
تونس	21	21,4	24,2	23,6	20,9	20,7	19	13,5

المصدر: صندوق النقد الدولي والتقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2017

إجمالا اعتماد سياسات إغراق متنوعة من شأنه إرهاق جميع الأطراف الاقتصادية من دولة ومؤسسات وبنوك ومستهلك بحيث لا يمكن مواصلة العمل بهذه السياسات قصد تحقيق استمرار منوال تنمية يتميز بعديد الاختلالات ويتسبب في تكاليف باهظة ويعاني من حالة فتور مستمرة.

ت .تراجع دور الدولة وانتشار المنطق السلعي لم تواكبه حركية قطاع خاص في المستوى المطلوب

مع تراجع دور الدولة خاصة في مجال الاستثمار والإنتاج والتسويق وتعديل السوق على إثر خوصصة المؤسسات العمومية وتحرير الاستثمار والأسعار والتجارة الخارجية والداخلية، الخ...(A. Bedoui 2006 bis) أصبح المجال واسعا لانتشار المنطق السلعي واكتساحه كل مجالات الحياة بما فيها الصحة والتعليم والثقافة والرياضة، الخ. كما أصبح منطق السوق وآلياته هو المعدل الأساسي للدورة الاقتصادية والقائم بتوظيف الموارد المالية والبشرية والطبيعية قطاعيا وترابيا.

وفي هذا السياق الهادف إلى الانتقال نحو اقتصاد السوق تراجعت إرادة البناء والتخطيط والبرمجة لتنمية شاملة وعادلة. كما أصبح مستقبل الاقتصاد بيد السوق وآلياتها التي تعتبر حسب الفكر النيو ليبرالي الضمانة لتحقيق أحسن استعمال للموارد وتسجيل أعلى نسبة نمو وبالتالي الوصول إلى أفضل مستوى رفاهة للجميع. هذا الموقف العقائدي الإيديولوجي المهيمن في إطار العولمة النيوليبرالية أصبح في تناقض مفضوح مع النتائج المسجلة على أرض الواقع كما تدل على ذلك الحركات الاجتماعية العارمة التي أصبحت غير مقتصرة على بلدان الجنوب.

ومن المفيد التذكير بأن مفهوم السوق أصبح يروج له وكأنه قضاء وقدر أو مجال لعصى سحرية تكيف العرض والطلب وتحدد توظيف الموارد. هذا المفهوم الليبرالي العقائدي يتناسى أن السوق هي مؤسسة من صنع الإنسان خاضعة للتقنين والتأطير والتوظيف لخدمة أهداف عامة تتجاوز المصالح الفردية. ولتأكيد هذه الأبعاد هناك من لا يكتفي بذكر السوق بل يؤكد على البعد الاجتماعي بتعويض اقتصاد السوق بالاقتصاد الاجتماعي للسوق "Economie sociale du marché" وهو مفهوم متداول بألمانيا وفي مجمل بلدان أوروبا الشمالية. و الجدير بالتذكير أن السوق في غياب التأطير و التقنين لا يمكن لها أن تسير على أساس منطق العرض و الطلب بل يصبح قانون الغاب هو المهيمن عليها، لأن العرض يمكن أن يخضع للاحتكار بفضل شراء المحصول قبل حصاده واللجوء إلى خزنه و عرضه في السوق بكميات محدودة للمحافظة على مستوى مرتفع للأسعار كما أن الطلب يمكن تكييفه و توجيهه بفضل الإشهار وحسب توزيع المداخيل و حسب الاندماج الاقتصادي قطاعياً و حسب السياسات العمومية في مجال الاستهلاك و الإنتاج (سياسات قطاعية، سياسات الدعم، الأولويات ...)

وتجدر الإشارة بأن تراجع دور الدولة قد شمل جانبين أساسيين، الجانب الأول يهم العدول عن ضبط سياسات قطاعية باسم مبدأ حياد الدولة والاكتفاء باعتماد سياسات تهدف إلى الحث على الاستثمار وتأهيل المؤسسات وتحسين قدرتها التنافسية. أما الجانب الثاني فهو يهم العدول على ضبط سياسات نشيطة في مجال إعادة توزيع المداخيل تهدف إلى التقليص من الفوارق الاجتماعية والجهوية عبر ضبط أهداف وأولويات ومراحل إنجاز والحرص على تحقيقها.

ت.1.تراجع دور الدولة في مجال السياسات القطاعية وانعكاساته

لقد أدى التخلي عن السياسات القطاعية (باسم مبدأ ليبرالي يطلق عليه بحياد الدولة) وترك السوق تدير عملية توظيف الموارد إلى عديد السلبيات على مستوى توزيع الاستثمار الخاص من جهة وعلى نسق والمحتوى التشغيلي للنمو من جهة أخرى.

ت.1.1.أهم تطورات الاستثمار الخاص

في البداية تجدر الإشارة إلى تراجع نسبة الاستثمارات الجملية (استثمارات القطاع العام والخاص) من الناتج المحلي الخام على امتداد كامل فترة الانتقال الليبرالي إلى اقتصاد السوق مقارنة بالفترة السابقة، ذلك أن هذه النسبة بلغت 28,4% أثناء الفترة 1983-1986 ولم تتجاوز معدل 25 % منذ تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي سنة 1986. كما عرفت هذه النسبة منحى تراجعي بعد أن بلغت في المعدل 26,6 % أثناء الفترة 1992-1995 لتصل إلى 22,3% سنة 2005 و23,6 % في الفترة 2006 – 2010 لتتدحرج إلى معدل 20,7 % أثناء الفترة 2011 – 2014 و19.9% سنة 2015 و 19,3% سنة 2016 و 18,7% سنة 2017 رغم سياسات الانتعاش المتكررة التي ميزت طوال الفترة الأخيرة بعد انتفاضة جانفي 2011. والمعلوم أن كل الدراسات تؤكد على ضرورة الرفع من نسبة الاستثمار إلى 30 % من الناتج

المحلي على الأقل حتى يتسنى تحسين مستوى التشغيل بالخصوص. إلا أن منوال التنمية الحالي وما يميزه من اختلالات ونواقص وعراقيل هيكلية أصبح غير قادر على تحقيق واستيعاب مثل هذا المجهود الذي أصبح ملقى بالأساس على كاهل القطاع الخاص في ظل تراجع دور الدولة طبقا لمنطق الانتقال إلى اقتصاد السوق. إلا أن القطاع الخاص لم يبرهن على قدرته إلى حد الآن على الإحلال محل الدولة والقطاع العام وتطوير المنوال التنموي الحالي لتحقيق تنمية شاملة مندمجة عادلة ومستديمة ذلك أن هذا القطاع:

* رغم التشجيعات السخية لدعم الاستثمار الخاص ورغم تراجع دور الدولة وخوصصة عديد المؤسسات والخدمات العمومية ورغم تحسين قدرة الاقتصاد على استقطاب أكثر استثمارات خارجية مباشرة فإن نسبة الاستثمار الخاص من جملة الاستثمارات ومن الناتج المحلي الخام تبقى دون المجهود المبذول لتشجيع الاستثمار الخاص ودون الأهداف المرسومة والمؤملة ودون ما وقع تحقيقه في البلدان الصاعدة والمنافسة. حيث أن نسبة الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الخام لم تتجاوز 15 % أثناء طول الفترة 1987-2017 مقابل 13,5 % كمعدل سنوي أثناء الفترة 1983-1986 التي تميزت بصعوبات واختلالات اقتصادية متنوعة أدت إلى اعتماد برنامج إصلاح هيكلي سنة 1986. علما أن هذه النسبة تتجاوز 25 % في عديد البلدان النامية وخاصة منها الصاعدة. كما أن نسبة الاستثمار الخاص من مجمل الاستثمارات بقي في تونس دون المؤمل حيث أن هذه النسبة وصلت أقصاها قرابة 63 % في أواخر العشرية الأولى من القرن الحالي وهو مستوى دون المعدل العالمي البالغ 73,2 سنة 2010 ودون الذي تحقق في عديد البلدان كما يشير إلى ذلك الجدول عدد 5.

جدول عدد 5 : نسبة استثمار القطاع الخاص من مجمل الاستثمارات سنة 2010

بولونيا	**91,4**
تركيا	84,9
كوريا الجنوبية	80,3
المغرب	78,1
مصر	74,5
الشيلي	67,6
تونس	62,8

المصدر: البنك العالمي 2012

* كما تجدر الإشارة إلى أن مستوى نسبة الاستثمار الخاص من مجمل الاستثمارات التي بلغت أقصاها حوالي 63 % لم تتحقق إلا بفضل تدخل برنامج تأهيل المؤسسات الذي مثلت مساهمته 5,7% من مجمل استثمارات الفترة الأولى من انطلاق العمل به 1996 – 2001 واستقرت حول 4 % في الفترة الموالية من جهة وبفضل الدعم بأشكال مختلفة كما أشرنا إلى ذلك سابقا من جهة أخرى. ودور برنامج تأهيل المؤسسات كان أساسي ذلك أن 62 % من استثمارات القطاع الخاص الحاصلة في الصناعات المعملية أثناء الفترة 1996 – 2005 كانت في إطار هذا البرنامج مقابل 22 % صادرة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة و16 % فقط خارج برنامج تأهيل المؤسسات (A. Bedoui 2006 bis). علما أن التشجيعات الواردة في مجلة الاستثمار قد بلغت حسب مصادر وزارة المالية 10 % من الموارد الجبائية و2,5 % من الناتج المحلي الخام وقد تمتع بـ 70% منها الأنشطة الموجهة للتصدير وبـ 90 % منها 2500 مؤسسة من جملة 24000 مؤسسة. من هذا المنطلق

وإذا تركنا جانبا نفقات دعم برنامج تأهيل المؤسسات والنفقات الخاصة في قطاع السكن فإن نسبة الاستثمارات الخاصة من جملة الاستثمارات تصبح لا تتجاوز على سبيل المثال 39,2 % أثناء الفترة 2006 – 2010 مقابل 57,5 % مسجلة.

وأخيرا تجدر الملاحظة بأن الأمور تدهورت بصفة ملحوظة في الفترة ما بعد 2011 حيث أن نسبة الاستثمار الخاص من جملة الاستثمارات لم تتجاوز 43 % سنة 2012. كما تدهورت نسبة الاستثمار الخاص الداخلي والخارجي من الناتج المحلي الخام على امتداد الفترة 2010-2017 كما يشير إلى ذلك الجدول عدد 6.

جدول عدد 6 : تطور نسبة الاستثمارات منذ أوائل القرن الحالي

	2000-2009	2010	2011	2012	2013	2014	2016	2017
نسبة الاستثمار الجملي من الناتج المحلي الخام	23,5	24,5	21,8	21,9	20,3	19,2	19,3	18,7
نسبة الاستثمار الخاص من الناتج	14,7	15,7	13,4	12,9	12,8	12,5	11,1	10,5
نسبة الاستثمار الأجنبي من الناتج	4,2	3,4	2,7	3,7	2,6	2,3	2,2	2,3

المصدر: الإحصائيات المالية البنك المركزي

*أما في ما يخص التوزيع القطاعي للاستثمار الخاص فإن هذا التوزيع تميز أولا بالاتجاه نحو قطاع الخدمات وذلك على حساب القطاعات المنتجة للسلع الفلاحية والصناعية المعملية وغير المعملية (جدول عدد 7).

جدول عدد 7 : تطور النسبة والتوزيع القطاعي للاستثمارات

	1982 - 1986	1987 - 1991	1992 - 1996	1997 - 2001	2002 - 2004	2005	2006 - 2010	2011 - 2014	2016	2017
نسبة الاستثمارات الجملية من الناتج المحلي الخام	29	22,5	25,9	25,5	23,6	22,6	23,6	20,7	19,3	18,7
أ- نسبة قطاع الفلاحة والصيد البحري	14,8	15,6	13,4	13,4	10,4	10,6	7,4	7,8	7,2	7,7
ب- نسبة الصناعات غير المعملية	21,3	13,5	13,1	13,6	12,5	13,3	23	18,1	15,3	17,8
ت- نسبة الصناعات المعملية	17,9	16,5	13,6	13,9	12,9	12,2	10,6	12,8	10,6	12,5
نسبة الخدمات السلعية	38	44	44,2	49	52,6	52,8	50,3	52,8	50,7	48
نسبة التجهيزات العمومية	8	10,4	15,7	10,1	11,1	11,1	9	8,4	16	14,3
أ + ب + ت	54	45,6	40,1	40,9	36,1	36,1	41	38,7	33,1	38
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: مختلف مجلة الإحصائيات المالية الصادرة عن البنك المركزي

وثانيا كما أشرنا إليه سابقاً باتجاه الأنشطة الصناعية ذات الكثافة العمالية ضعيفة المستوى التعليمي مما ساهم في تثبيت الاقتصاد التونسي في تقسيم دولي للعمل تقليدي وفي تشويه عملية التراكم وتفكك النسيج الاقتصادي وعدم تنوعه بالصفة التي تسمح بتحسن التوازنات الحقيقية.

* أما فيما يخص ارتفاع نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية فالملاحظ أن هذه المساهمة قد خصت بالأساس قطاع المحروقات وقطاع الصناعات المعملية ذات الكثافة العمالية ضعيفة المستوى التعليمي مما ساهم كذلك في تثبيت الاقتصاد التونسي في التقسيم التقليدي للعمل المشار إليه والقائم على أساس استغلال الامتيازات التفاضلية القارة التي تخص استغلال يد عاملة غير كفؤة تشتغل بأجور ضعيفة وموارد طبيعية باطنية (فسفاط بترول غاز...) وغير باطنية (بحر، شمس لتطوير القطاع السياحي).

كما ساهم التوزيع الترابي للاستثمار الخاص سواء كان محليا أو أجنبيا في استمرار الفوارق الجهوية.

ت.2.1 المحتوى التشغيلي للنمو

ضعف نسبة الاستثمارات من الناتج المحلي والتمشي التراجعي لهذه النسبة في ما يخص الاستثمار الخاص المحلي والخارجي على السواء، إلى جانب تدني نسبة إنجاز الاستثمار العمومي والاتجاهات القطاعية والترابية للاستثمارات الجملية أثرت كلها سلبا وبصفة مباشرة على نسق نمو الإنتاج والتشغيل وعلى استمرار الفوارق الجهوية. ذلك أن تراجع نسبة الاستثمارات بكل مكوناتها من 23,5 % كمعدل سنوي أثناء فترة 2000-2009 إلى 18,7 % سنة 2017 قد نتج عنه تراجعا في نسبة النمو السنوي للإنتاج من 4,5 % خلال العشرية 2001-2010 إلى

1,6 % خلال الأربع سنوات 2011-2014 و 1,2% سنة 2015 و 1% سنة 2016 و 1,9 % سنة 2017.

كما أن طبيعة التوزيع القطاعي والترابي للاستثمارات ساهمت إلى حد كبير في ارتفاع نسبة البطالة خاصة لدى حاملي الشهائد العليا. وإذا استثنينا الظروف الاستثنائية التي ميزت فترة ما بعد 2011 فإننا نلاحظ أن نسبة الاستثمارات ونسبة النمو المرتفعة نسبيا والمسجلة قبل 2011 لم تمكن كذلك من الاستجابة إلى طلبات الشغل الإضافية التي تصل إلى 90000 سنويا، بينما لم تتجاوز مواطن الشغل المحدثة أكثر من 75000 سنويا في أحسن الحالات ورغم التكاليف الباهظة والمتصاعدة لسياسات التشغيل النشيطة المعتمدة منذ سنوات طويلة. كما أن التضارب الذي أشرنا إليه سابقا بين توسيع نسيج اقتصادي قائم على إنتاج وتصدير سلع بفضل استعمال يد عاملة ضعيفة الكفاءة والأجور من جهة وتوسيع منظومة التعليم والتكوين المنتجة لأعداد متصاعدة لحاملي الشهادات العليا من جهة أخرى قد أدى إلى ارتفاع عدد ونسبة بطالة المتحصلين على مستوى تعليمي عالي. ذلك أن طبيعة الإنتاج والتصدير أفضت إلى مستوى تأطير لا يفوق في المعدل حوالي 10 % مما يعني أن 75000 موطن شغل الممكن بعثها سنويا في أحسن الحالات لا تمكن من استيعاب أكثر من 7500 من حاملي الشهائد العليا علما أن العدد السنوي لحاملي هذه الشهائد يبلغ قرابة 68000.

إلى جانب هذه التطورات يجب كذلك الإشارة أنه مما زاد الطين بلة وأثر على النسبة العامة للبطالة هو تراجع المحتوى التشغيلي للنمو منذ بداية التسعينات كما يشير إلى ذلك الجدول عدد 7. وهذا التراجع يفيد بأن زيادة نسبة النمو بـ 1 % ينتج عنها زيادة في نسبة نمو التشغيل ما فتئت تتقلص من فترة إلى

أخرى لتبلغ 0,55% أثناء الفترة 1997-2010 مقابل 0,84 % أثناء الفترة 1982 – 1991.علماً أن الفترة ما بعد 2011 تميزت بارتفاع نسبة البطالة مقابل تراجع نسبة النمو مما أدى إلى مزيد تدني المحتوى التشغيلي للنمو إلى أقل من 0,3%.

جدول عدد 8 : تطور المحتوى التشغيلي للنمو

2010-1997	1996-1992	1991-1982	1981-1971
% 0,55	% 0,71	% 0,84	**% 0,34**

المصدر: معطيات وقع احتسابها من طرف المؤلف

وهذا التطور ناتج عن عديد الأسباب منها تطور هيكلة أسعار عناصر الإنتاج وتخصيص نسبة مرتفعة من الاستثمارات لتغيير التجهيزات والآلات والتقنيات القديمة وتعويضها بآلات وتجهيزات أكثر تطور قصد الرفع من الإنتاجية وتحسين التنافسية وجودة الإنتاج. وقد ساهم انفتاح الاقتصاد وهيمنة منطق المنافسة إلى جانب برنامج تأهيل المؤسسات وتنوع دعم الاستثمار في الدفع في هذا الاتجاه. كما أن البحث عن تقليص عدد العمال في إطار إعادة توزيع وتقسيم العمل واعتماد المناولة لإنجاز عديد الخدمات إلى جانب استعمال التشغيل كمتغير تعديلي مثلت كلها عناصر ساهمت في تراجع المحتوى التشغيلي للنمو.

ت.2 . تراجع دور الدولة في مجال إعادة توزيع المداخيل

إلى جانب تراجع دور الدولة في مجال ضبط السياسات القطاعية وتأثيراتها السلبية يجب التأكيد كذلك على تراجع دور الدولة في مجال إعادة توزيع المداخيل (A.Bedoui2003). وفي هذا المجال يمكن القول أن السياسات المعتمدة في هذا المجال ساهمت في تدعيم الفوارق الاجتماعية خاصة منذ بداية القرن الحالي.

ذلك أننا نلاحظ من جانب الموارد العمومية أن توزيع العبء الجبائي ما فتئ ينتج عنه زيادة في تراجع العدالة الجبائية حيث أن هذا التوزيع يقع بصفة غير عادلة على جميع المستويات (بدوي، 2014): على مستوى الشركات حيث أن 5 % منها فقط يساهم بـ 80% من مجموع الضريبة على الشركات. كما أن أكثر من 80 % من مجموع الضرائب على الدخل مصدره الأجراء. ومن جهته النظام التقديري لا تتجاوز مساهمته 0,21 % من مجموع أداءات النظام الجبائي الداخلي. بالإضافة إلى ذلك فإن القطاع غير المنظم الذي يمثل أكثر من 40 % من الناتج الداخلي الخام وأكثر من 50 % من التشغيل لا تكاد مساهمته في المجهود الوطني تذكر. والجدير بالذكر فإن معدل نسبة الضريبة المباشرة على دخل الأجور ارتفع من 5,6 % سنة 1986 إلى 10% سنة 2012 وأصبح يمثل 1146 دينار سنويا عام 2012 بعد أن كان لا يتجاوز 136 دينار سنة 1986 وفي المقابل فإن معدل الضريبة على المرابيح الصناعية والتجارية في النظام التقديري لم تتجاوز 59 دينار سنة 2012.[3] وبالتوازي مع هذه الوضعية وبالرجوع إلى تطور هيكلة النفقات العمومية نلاحظ تغييرا هاما في توزيع هذه النفقات من الناحية الوظيفية حيث أننا نسجل تراجعا هاما لنسبة النفقات العمومية الخاصة بالقطاعات الاجتماعية. ذلك أن نسبة نفقات التعليم تراجعت من 30,1 % سنة 2001 إلى 26,6 سنة 2011 وحوالي 22% سنة 2016 و19,6% متوقعة سنة 2018، كما أن نفقات الصحة تراجعت نسبتها من 9,9 % سنة 2001 إلى 6,6 % سنة 2011 والمتوقع أن لا تتجاوز 5,2% سنة 2018، أما النفقات الاجتماعية المختلفة تراجعت نسبتها من 7,3% إلى 6,7 % و حوالي 3,8% متوقعة في نفس الفترة.

[3] أنظر إلى معطيات أكثر تفصيل في هذا المجال في نص القراءة النقدية لمشروع ميزانية الدولة لسنة 2018 الذي وقع نشره من طرف المنتدى التونسي في نوفمبر 2017.

عموما فإن مجموع نفقات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى تراجعت نسبتها من 47,5 % سنة 2001 إلى 39,9 % سنة 2011 و28,6% متوقعة سنة 2018.

وفي المقابل ارتفعت نسبة النفقات الاقتصادية (بدون اعتبار خدمة الدين) من 21,3 % سنة 2001 إلى 30,4 % سنة 2011 كما ارتفعت نسبة نفقات البنية التحتية على التوالي من 6,5% إلى 10,6% في إطار تأهيل المؤسسات والاقتصاد والرفع من قدرته على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتدعيم تنافسية المؤسسات.

هذه الأهداف رغم أهميتها من الناحية الاقتصادية إلا أن تحقيقها تطلب موارد جبائية لم يقع توزيع أعبائها بصفة عادلة كما نتج عنها تراجع الاهتمام بخدمات اجتماعية جوهرية كالتعليم والصحة مما أدى إلى تحمل العائلات التونسية خاصة منها ضعيفة الحال نسبة متصاعدة من تكاليف هذه الخدمات في ظل انتشار المنطق السلعي.[4]

كل ما ورد في هذه الفقرة يقود إلى ضرورة مراجعة دور الأطراف الفاعلة في التنمية (الدولة والقطاع الخاص...) وتطوير علاقاتها وتحديد التزاماتها في إطار البحث عن بديل تنموي واعد.

[4]على سبيل المثال بلغت نسبة مساهمة المواطن في مجمل النفقات الصحية 38% تحت تأثير اكتساح المنطق السلعي للمنظومة الصحية وتدهور الخدمات الصحية في القطاع العمومي. علماً أن المنظمة العالمية للصحة تعتبر أن الحد عاقصة لمساهمة المواطنين في التكلفة الصحية يجب أن لا تتجاوز 20%

II .أسباب فشل سياسات الانتعاش الاقتصادي وتدهور كل التوازنات المالية الكلية وضرورة اعتماد إجراءات استثنائية لإنقاذ الوضع الخطير

إن البحث عن برنامج إنقاذ عاجل لمواجهة الوضع المنهار في المجال الاقتصادي والاجتماعي يتطلب منا قبل كل شيء معرفة موضوعيّة لأهم الأسباب التي قادت لمثل هذا الوضع. ومن أهم هذه الأسباب يجب التأكيد أولا على محدوديّة إطار ومنوال التنمية الذي يقع اعتماده لتحقيق الانتعاش الاقتصادي وثانيا على عدم نجاعة وملاءمة السياسات الاقتصادية التي يقع العمل بها لبلوغ الانتعاشة.

أ. لماذا منوال التنمية الحالي أصبح لا يمثل الإطار المناسب لتحقيق الانتعاش الاقتصادي؟

يمكن القول بصفة مبسطة أن منوال التنمية يمثل إطارا اقتصاديا قائما على منطلقات فكريّة غالبا ذات بعد إيديولوجي عقائدي تساهم في نحت وتحديد تركيبة المنظومة الإنتاجية ودور الأطراف الاقتصادية والعناصر المحركة والدافعة للدورة الاقتصادية ونوعية ارتباطها وعلاقاتها الخارجية وآليات توزيع الثروة وإعادة إنتاجها.

كل هذه الجوانب غير جامدة بل متحركة وتشهد تغييرات وتحولات في المكان والزمان غالبا ما تخضع إلى موازين القوى السائدة داخليا وخارجيا. هذه التحولات يمكن أن تشمل كل مكونات منوال التنمية بما فيها مفهوم التنمية ذاته (يمكن التأكيد على النمو على حساب التنمية، يمكن اعتماد تنمية غير مستدامة أو قائمة على مركزية مشطة أو غير عادلة...) ودور الأطراف (التأكيد على دور الدولة أو دور القطاع الخاص أو دور القطاع الاجتماعي التضامني أو على التشريك بين

القطاعات...) ونوع المحرك المعتمد لدفع للتنمية أو للنمو (الطلب الداخلي مع التأكيد إما على الاستهلاك أو الاستثمار أو الحرص على التوازن أو التصدير مع التأكيد على شريك معيّن بالأساس أو الحرص على تنويع الشركاء، إعطاء الأولويّة لأي نشاط اقتصادي قطاعي للقيام بدور المحرك ...) والنوع والمكونات القطاعية لمنظومة الإنتاج (التأكيد على التصنيع أو على الفلاحة أو الخدمات ومن أي منطلقات، هل التركيز على الامتيازات التفاعلية القارة أو بناء امتيازات تفاضلية ديناميكية، اعتماد تمشي يركز على بعث المشاريع أو تمشي يحرص على بناء سلسلات إنتاج، الحرص على تحقيق نسبة عالية من اندماج النسيج الاقتصادي أو اعتبار هذا الجانب ثانوي...) وآليات توزيع الثروة (ترك السوق تقوم بتوظيف الموارد وبتوزيع الثروة أو اعتماد سياسات قطاعية لتوجيه الموارد وسياسات إعادة توزيع المداخيل لتحقيق حد أدنى من توزيع عادل للثروة إلخ...)

وانطلاقا من هذا التعريف المبسط يمكن أن نشير إلى أن منوال التنمية الحالي أصبح عاجزا على دفع نسبة النمو إلى مستويات عالية وعلى تحقيق تنمية مستدامة وعادلة قادرة على مواجهة التحديات المطروحة ذلك أن الأنشطة التقليدية[5] التي وقع بعثها إلى حد الآن على أساس استغلال الامتيازات التفاضلية القارة المتمثلة في تشغيل يد عاملة ضعيفة الكفاءة واستغلال موارد طبيعية باطنيّة (فسفاط، بترول، غاز،...) وغير باطنيّة (بحر وشمس لبناء قطاع سياحي) أصبحت لا تتناسب مع واقع سوق الشغل المتميز بارتفاع مستمر لطالبي الشغل من أصحاب الشهائد العليا ولا تقدر على استقطاب حجم كبير من الاستثمار نظرا لحركيتها البطيئة في السوق العالميّة ولاشتداد المنافسة القائمة على الأسعار لفائدة منافسة خارج الأسعار قائمة على الجودة وتنويع الإنتاج وتقديم خدمات عديدة

[5] المتكونة من صناعات غذائية ومن ملابس ونسيج ومن ميكانيك وكهرباء، المشغلة بالأساس ليد عاملة قليلة الكفاءة تشتغل بأجور ضعيفة والتي تتميّز بنسب ضعيفة للقيمة المضافة والتي توجه إنتاجها بالأساس للتصدير.

بعد البيع وتقديم ضمانات أوسع وأطول مدّة خاصة في ميدان السيارات والمعدات الكهربائية والإعلامية إلخ... لتجاوز هذه الوضعية يجب تنويع الإنتاج والعمل على بناء امتيازات تفاضلية حركيّة تتميز بنسب قيمة مضافة عالية وقدرة على تشغيل الكفاءات وأصحاب الشهائد العليا واستعمال التقنيات المتطورة إلا أن هذا التجاوز لم يحصل إلى حد الآن من طرف القطاع الخاص المحلي والأجنبي رغم كل التشجيع والامتيازات السخيّة المقدّمة إليه. من جانبها الدولة أصبحت مقزمة ومكبلة نظرا لتبنيها المنطلقات الفكريّة العقائدية التي تروج لها المؤسسات المالية العالميّة مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والاتحاد الأوروبي. ومن أهم هذه المنطلقات تلك التي تجزم رغم الداء والأعداء:

- أن الجدوى الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق إلا من طرف القطاع الخاص وبالتالي يجب خوصصة المؤسسات العمومية وتقليص دور الدولة.
- أن السوق هي أفضل مؤسسة للقيام بتعديل الدورة الاقتصادية وبالتالي يجب أن تلتزم الدولة بالحياد وأن تتخلى على رسم سياسات قطاعيّة في مجال الصناعة والفلاحة والخدمات وتوزيع الثروة.
- أن اختيار الأنشطة الاقتصادية ذات الأولويّة يجب أن يحدد على أساس الامتيازات التفاضليّة القارة لكل بلد.
- إن السوق الداخلية ضعيفة وبالتالي يجب التركيز على التصدير وإعطاء الأولوية وإقامة مناطق تبادل حر مع البلدان الغربيّة عموما والأوروبية بالخصوص (سوق الخمسة مائة مليون مستهلك) للرفع من نسق التصدير وجعله المحرك الأساسي لتحقيق نسبة نمو عالية.

- أن الحل عند بروز أزمات لا يكمن في إعادة الاعتبار لدور الدولة بل في إقامة شراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام تمكن من تجاوزها. وهكذا يستمر تقزيم الدولة ودعم القطاع الخاص.

إلى جانب محدودية قدرة الأنشطة التقليدية على تحقيق الانتعاش الاقتصادي يجب الإشارة إلى أن العمل بمفهوم الامتيازات التفاضلية القارة وبمفهوم حياد الدولة وتخليها عن رسم سياسات قطاعية وإعطاء الأولوية للتصدير وتشجيع المؤسسات غير المقيمة قد قاد الى انحصار السوق الداخلية وبقائها مفككة ضعيفة وهشة. ذلك أن المفاهيم سابقة الذكر قد قادت من جهة إلى إقامة نسيج ترابي مفكك يتميز بتباين صارخ بين الشريط الساحلي والمناطق الداخلية نتيجة إعطاء الأولوية للتصدير وانتصاب الأغلبية الساحقة للأنشطة الاقتصادية على الشريط الساحلي ومن جهة أخرى إلى بناء نسيج اقتصادي هش نتيجة الاكتفاء بانجاز المشاريع والأنشطة بدون الحرص على بناء سلسلات إنتاج لتمتين منظومة الإنتاج التي بقيت مفككة. وعدم إدماج النسيج الترابي والنسيج الاقتصادي كان سببا رئيسيا في عدم توسع السوق الداخلية وعدم قدرتها على تكثيف الطلب الداخلي وتوفير الظروف الملائمة لخلق أكثر فرص للاستثمار والرفع من نسق النمو. كما أن الأسواق الخارجية انحصرت في السوق الأوروبية في إطار اتفاق الشراكة ونظرا إلى ضعف تنوع الإنتاج وضعف الإنتاجية نتيجة لضعف نسب التأطير داخل الأنشطة المستغلة لليد العاملة ضعيفة الكفاءة. وقد قاد هذا الوضع إلى تراجع تنافسية الإنتاج التونسي وحصة تونس في السوق الأوروبية مقارنة مع البلدان الصاعدة المنافسة كما يشير إلى ذلك الجدول عدد9 .

مثل هذا المنوال قاد إلى تراكم توسعي قائم على استعمال توسع عناصر الإنتاج (عمال، رأس مال، موارد طبيعية...) بدون تحقيق مستويات عالية لإنتاجية هذه العناصر. كما قام على تقديم الدعم والامتيازات الجبائية والمالية بكل سخاء وتمكين المؤسسات غير المقيمة من امتيازات مشطة تتمثل في عدم إلزامها بإرجاع وتمكين الاقتصاد التونسي من محصول العملة الصعبة الناتج عن الصادرات. مما أثر سلبا على نسبة الادخار وعلى نسق تراكم رأس المال المحلي وأدى إلى تسجيل نتائج شاذة ومتناقضة تتمثل في المدة الأخيرة في الرفع من نسق الصادرات بدون تحسن احتياطي المدخرات بالعملة وأيام التوريد[7]

محدودية هذا المنوال زادت من ضبابية المشهد الاقتصادي وقلصت من فرص الاستثمار وقادت إلى تلاشي كل مقومات التنمية عبر ارتفاع حجم تهريب وتحويل الموارد المالية إلى الخارج وارتفاع نسق هجرة الكفاءات والهجرة السرية للشباب العامل مع عجز متصاعد في ميدان الطاقة والماء وتراجع ملحوظ لأداء المؤسسات ودورها في تأطير ومواكبة العملية التنموية

في مجال تهريب الأموال وهجرة رجال الأعمال (Fuite des capitaux) وقع تسجيل ارتفاع لنسق الأموال المشبوهة والمهربة سنتي 2012 و2013 ليبلغ 4.1 مليار دولار سنويا مقابل 1.630 مليار دولار سنة 2011 حسب تقرير منظمة Global Financial Integrity (GFI) لسنة 2015 وهي منظمة تعمل من أجل ثقافة الشفافية ومقاومة الفساد والأموال المهربة. كما قدرت هذه المنظمة الأموال المهربة من تونس قبل وبعد الثورة بـ 60 مليار دولار أي بحوالي 150 مليار دينار حسب

[7] كما أن هذا التناقض نلاحظه بين منظومة إنتاج تتجدد باستعمال يد عاملة ضعيفة الكفاءة تمثل قرابة 77% من المشتغلين ومنظومة تعليم وتكوين تنتج أعداد متصاعدة من حاملي الشهائد العليا مما زاد من اختلالات سوق الشغل وجعل مستويات البطالة تستقر في مستويات مرتفعة. هذا الوضع ساهم بقسط وافر في تهميش منظومة التكوين وتعطل دور التعليم والتكوين كمصعد اجتماعي وفي انتشار اليأس والإحباط لدى الشباب وفي تنامي العنف والفساد والهجرة السرية.

سعر الصرف آنذاك وهو ما يمثل قرابة ضعف حجم الإنتاج الداخلي الخام لسنة 2015 وقرابة 4 مرات حجم المديونية الخارجية لنفس السنة[8]. كما تحتل تونس المرتبة الثامنة عربيا وإفريقيا والمرتبة 57 عالميا في مجال تهريب الأموال.

من جانبها قدرت منظمة الشفافية العربية عدد رجال الأعمال الذين غادروا تونس منذ سنة 2011 بـ1200 مستثمر[5]حولوا أموالهم إلى الخارج بطرق غير شرعية، وتعتبر المغرب أولا والجزائر ثانيا من أكبر المستفيدين من تدفق الأموال المهربة من تونس.

في مجال هجرة الموارد البشرية تشير عديد المصادر الرسمية وغير الرسمية أن حجم هجرة الكفاءات بلغ حوالي 000 100 منذ 2011[9]. هذه الكفاءات المهنية متكونة من أساتذة جامعيين وباحثين وأطباء ومهندسين ومختصين في الشؤون المالية والبنكية الخ... علما أن أسباب هذه الهجرة متعددة منها البحث عن محيط يقدر ويحترم الكفاءات ويوفر العمل اللائق والأجر المحترم كما يوفر ظروف عمل مشجعة تمكن من تطور مهني واجتماعي. والمعلوم أن هجرة الكفاءات ينتج عنها كلفة باهظة بالنسبة للمجموعة الوطنية التي تحملت تكاليف تعليم وتكوين هذه الكفاءات كما تمثل عائقا هاما لمستقبل التنمية مهما كان المنوال المعتمد.

بجانب هجرة الكفاءات يجب كذلك الإشارة إلى تعدد وتصاعد محاولات الهجرة السرية غالبا من طرف شباب عاطل عن العمل أو يتعاطى عمل هش وغير قار بحثا عن ظروف عمل أحسن.

---

[8] علما أن خبير الأمم المتحدة المستقل في نهاية مهمته الرسمية بتونس في آخر شهر فيفري 2012 كان قد صرح أن مجموع تهريب رؤوس الأموال غير الشرعية من تونس بلغ 38.9 مليار دولار خلال الفترة الممتدة من سنة 1960 إلى سنة 2010 منها 33.9 مليار دولار خلال فترة نظام بن علي.

[5] علما ان وزير المالية الأسبق المستقيل قد أعلن في ندوة صحفية أن هذا العدد بلغ 2000 رجل أعمال

[9] أنظر المجلة الأسبوعية L'économiste Maghrébin في عددها 737 الصادر في أسبوع 18 أفريل إلى 02 ماي 2018، الصفحة 11.

بجانب تهريب الأموال وهجرة رجال الأعمال وهجرة الكفاءات بالخصوص واليد العاملة عموما هناك كذلك عناصر إنتاج هامة بصدد التقلص الخطير كالموارد المائية وموارد الطاقة التقليدية.

وأخيرا يجب كذلك الإشارة إلى التراجع المهول لأداء جميع المؤسسات التي من شأنها أن تساهم وتواكب وتدعم مسار التنمية في البلاد. ذلك أنه بجانب عناصر الإنتاج التقليدية الضروريّة (موارد مالية موارد بشرية، موارد طبيعية) أصبحت كذلك المؤسسات تمثل سندا هاما لعمليّة الإنتاج والتنمية وتعتبر بمثابة عنصر إنتاج هام.

عموما يمكن التأكيد أن منوال التنمية الحالي أصبح يمثل إطارا غير قادر على تحقيق الانتعاش الاقتصادي المنشود بل بالعكس أصبح يمثل عائقا يساهم في اندثار متصاعد لكل مقومات التنمية وفي التراجع المستمر لمستوى عيش المواطن التونسي. ذلك أن معدل الدخل الفردي لهذا المواطن تقهقر من 4000 دولار سنة 2008 إلى 3515 دولار سنة 2017 و3250 دولار في مارس 2018. ولتقديم صورة معبرة يمكن القول بأن المنوال التنموي الذي يمثل الإطار التنموي الحالي هو بمثابة الوعاء الذي أصبح ضيق وغير قادر على استيعاب التحولات الطارئة (خاصة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية ومجال الموارد البشرية ومجال المنافسة الدولية والمجال الدستوري والمستحقات الشعبية بعد 2011...) واحتضان المجهودات الإضافية الضرورية لمواجهة التحديات القائمة (نظرا لمحدودية النسيج الاقتصادي وانحصار السوق الداخلية نتيجة التفكك الترابي والقطاعي ونظرا لتقزيم دور الدولة وانهيار مؤسساتها في الفترة الأخيرة بالتوازي مع هشاشة القطاع الخاص...). كما أن هذا الوعاء أصبح مثقوبا ويقود إلى تسرب وإهدار متصاعد لكل مقومات التنمية والثروات المالية والبشرية المتراكمة منذ عقود. ومن الطبيعي

والحال تلك أن مثل هذا المنوال والإطار قد ساهم بقسط كبير في عدم جدوى السياسات التي وقع تطبيقها منذ 2011 والتي كانت بمثابة الوصفات الجاهزة المملاة من طرف صندوق النقد الدولي والتي وقع الالتزام بتطبيقها من طرف السلط التونسية في إطار اتفاقيات وقع إمضاءها مع هذا الصندوق.

ب.سياسات اقتصادية غير ملائمة وضعيفة الجدوى والنتائج:

هذه السياسات تخص اعتماد الطلب الداخلي وخاصة الاستهلاك كمحرك أساسي لتحقيق الانتعاش الاقتصادي من جهة كما تخص البحث عن تحسين التوازنات المالية الكلية عبر آليات قائمة على مسلمات لا تتلاءم مع خصوصيات الوضع الاقتصادي من جهة أخرى.

ب.1 . تدعيم الطلب الداخلي على حساب الاستثمار:

ككل فترة انتقال ديمقراطي بدأت المرحلة بتصاعد المطلبية والتحركات الاحتجاجية خاصة من طرف الفئات التي عرفت التهميش والإقصاء والحيف الاجتماعي في فترة ما قبل 2011 مثل العاطلين عن العمل خاصة الشباب وحاملي الشهائد والذين يقومون بأعمال هشة مثل عمال الحضائر والناشطين بدون عقود أو في إطار المناولة بعقود محددة المدة والجهات التي وقع حرمانها من التنمية الخ... وعوض التعامل مع هذه المطلبية انطلاقا من نظرة تنموية تمكن من حلول هيكلية ومن معالجة مستمرة ودائمة للمسائل الاجتماعية وعوض اعتماد المرحلية والبرمجة لمعالجة الملفات وقع الاقتصار على اعتماد حلول ارتجالية والخضوع لمنطق التجاذبات والانتهازية السياسية والمصالح الحزبية ومراعاة المحطات الانتخابية (انتخابات المجلس التأسيسي سنة 2011 انتخابات تشريعية ورئاسية

2014، انتخابات بلدية 2018) والدخول في وحل التعويضات عن النضالات السياسية الذي أدى إلى انتشار عقلية الارتزاق وتقاسم الغنيمة وساهم في تشويه مفهوم النضال السياسي وفي تراجع قيمة العمل والكفاءة.

وقد قاد هذا الارتجال إلى التركيز على الطلب الداخلي في جانبه الاستهلاكي على حساب الاستثمار الداخلي والطلب الخارجي (التصدير). وتدعيم الاستهلاك نتج بالأساس عن ارتفاع التشغيل في الوظيفة والمؤسسات العمومية. ذلك أنه حسب تصريح وزير الشؤون الاجتماعية السابق [6] قد وقع انتداب 97 ألف من طرف القطاع العام (وظيفة عمومية ومؤسسات عمومية) أغلبها في الوظيفة العمومية في إطار العفو التشريعي العام والولاءات الحزبية في فترة 2012-2013 (فترة حكم الترويكا) مقابل انتداب 55 ألف سنة 2011 بالخصوص في إطار تسوية الأوضاع المهنية لعمال المناولة وانتداب 63.7 ألف في سنوات 2014 و2015 مع إيقاف العمل بالانتدابات في القطاع العام سنة 2017 و2018 إلا في حالات معينة وقع ضبطها في قوانين المالية[7]. إجمالا فقد وقع انتداب إضافي لـ 197 ألف موظف في الوظيفة العمومية في فترة 2011-2017 منهم 155.7 ألف أثناء الفترة المتراوحة بين 2011 و2014[8]. علما أنه بالتوازي مع ارتفاع عدد المشتغلين بالوظيفة العمومية فقد وقع تسجيل تغيير في تركيبة هذه الوظيفة العمومية يتميز بارتفاع عدد الشريحة المنتمية إلى صنف أ1 من 63.5 ألف سنة 2010 إلى 85.9 ألف سنة 2014 '(صنف يخص المتحصلين على شهادة ماجستير فما فوق 5 سنوات تعليم عالي) وعدد الشريحة لصنف أ2 من 85.7 ألف سنة 2010 إلى 124.1 ألف سنة

---

[6] محمود بن رمضان (2016) "تونس وأزماتها الاقتصادية الكبرى: طرق الخلاص" – نص بالفرنسية – منتدى خير الدين ص15

[7] تشير الإحصائيات الرسمية أن العدد الجملي لأعوان الوظيفة العمومية قد بلغ 639169 عون في أواخر سنة 2016 يضاف إليهم قرابة 230 ألف أجير بالمؤسسات العمومية. علما أن إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء تشير إلى وجود 591.17 ألف عون بالوظيفة العمومية سنة 2014منهم 465.2 ألف موظف و105.5 ألف عامل.

[8]إحصائيات وقع نشرها من طرف مجلة ليدرز يوم 14 ماي 2017

2014 (هذا الصنف يخص المتحصلين على شهادة الماجستير إجازة) أما الصنف أ3 (بكالوريا+2) فلم يعرف تغيرا كبيرا نظرا للترقيات التي شملته[9]

جدول عدد 8 :تعداد الموظفين في تونس بحسب كل شريحة

الشريحة	العدد	النسبة
الشريحة أ		
أ1	141 680	22.17
أ2	163 265	25.54
أ3	55 587	8.7
الشريحة ب	55 351	8.66
الشريحة ج	52 807	8.26
الشريحة د	25 401	3.97
العملة		
الوحدة 1	66 333	10.38
الوحدة2	41 230	6.45
الوحدة3	14 144	2.21
غير مصنفين	23 371	3.66
الجملة	**639 169**	**100**

المصدر: جريدة Leaders

إجمالا يشير الجدول8 إلى حصيلة الإجراءات على مستوى تركيبة الوظيفة العمومية حسب مختلف الشرائح التي أصبحت تذكر بجيش الجنرالات (Armée de généraux) وبسوق التجاذبات السياسية والولاءات الحزبية وبتراجع المردودية والإنتاجية وانتشار الفساد. وفي هذا المجال يجب الإشارة كذلك إلى المستوى المرتفع لعدد المديرين العامين في الوظيفة العمومية حيث يبلغ عددهم فقط في الوزارات التي صرحت بأصناف ومهام مواردها البشرية 108 مديرا عاما وحسب

[9]نفس مصدر ليدرز

بعض المصادر يتجاوز هذا العدد الإجمالي لكل الوزارات 300 مديرا عاما. علما أن بلد كفرنسا لها 36 مديرا عاما فقط في الوظيفة العمومية المركزية كما أن عدد الموظفين الذين لهم وظائف تأطير عليا أو إدارية لا يتجاوز بها 4 لكل 1000 عون مقابل 15 في تونس. هذه الوضعية التي تخص ارتفاع عدد الانتدابات وتغيير هيكلة الوظيفة العمومية وتردي أداء الإدارة العمومية وانتشار الفساد بها تعتبر أخطر بكثير من ارتفاع كتلة الأجور بالوظيفة العمومية نتيجة ما سبق. لأن هذا التناقض بين ارتفاع العدد والوظائف والتكاليف وتدهور الأداء والإنتاجية وارتفاع الفساد يعتبر هدرا للموارد المالية الشحيحة من جهة وتدهور دور المؤسسات في مواكبة ومساندة الدورة الاقتصادية من جهة أخرى إلى جانب فتح مجال أوسع لتدخل صندوق النقد الدولي وفرض إملاءاته وشروطه مقابل مواصلة تقديم الدعم المالي. حيث أن من جملة شروطه لتحسين وضع المالية العمومية وتقليص عجزها المتصاعد يطالب الصندوق بتقليص عدد العاملين بالوظيفة العمومية وبالضغط على كتلة الأجور التي تجاوزت نسبتها من الدخل المحلي الخام أكثر من 14%. والجدير بالملاحظة أن كتلة الأجور في الوظيفة العمومية قد بلغت 14.352 مليار دينار سنة 2017 و14.751 متوقعة سنة 2018 مقابل 8.5 مليار دينار سنة 2010. ونظرا لضعف نمو الإنتاج الداخلي الخام فقد قفزت نسبة كتلة الأجور من هذا الإنتاج من 10.8% سنة 2010 و13.5% سنة 2015 و14.5% سنة 2016 إلى 14.8% سنة 2017. والمعلوم أن هذه الزيادة قد نتج عنها:

- تحسنا في القدرة الشرائية لأعوان الوظيفة العمومية نظرا لارتفاع أجورهم ب 52.7% بين 2010 و2015 مقابل ارتفاع ب 27.2% لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك. إلا أن هذا التحسن شهد تدهورا بين 2015 و2018 نظرا أن الزيادة في الأجور التي وقع الاتفاق حولها في سبتمبر 2015

في ما يخص الفترة 2015-2018 قد وقع الاتفاق على تأجيل صرفها نظرا لأزمة المالية العمومية وبرمجة صرف 50% من زيادات الأجور من جانفي إلى نوفمبر 2017 و50% من المنح الخصوصية من أفريل إلى نوفمبر 2017 وقد تزامن هذا التأجيل مع ارتفاع جنوني للأسعار بلغ في شهر جويلية 2018 قرابة 8% مقابل معدل سنوي ب 5.3% سنة 2017 و 3.7 سنة 2016.

- هذا التحسن يبقى نسبي وغير ملموس بالنسبة للمواطن نظرا أنه تزامن مع تدهور خطير لكل المرافق والخدمات العمومية (تعليم، صحة، نقل، وسكن...) أدت بالعائلات إلى اللجوء إلى القطاع الخاص وتحمل مصاريف باهظة ساهمت في تآكل هام لمقدرتها الشرائية وفي اللجوء إلى الاقتراض الذي شهد تصاعدا ملحوظا.

من ذلك أن حجم الاقتراض العائلي قد ارتفع من 17.4 مليار دينار سنة 2014 إلى 18.5 مليار دينار سنة 2015 و 20.5 مليار دينار سنة 2016 و 22.5 مليار دينار سنة 2017 ليبلغ 22.8 مليار دينار في مارس 2018 أي بزيادة بأكثر 110% مقارنة بديسمبر 2010 مسجلا بذلك تصاعد نسقه وتضاعفه في السنتين الأخيرتين مقارنة مع السنتين السابقتين. مع ارتفاع حجم التداين الأسري نلاحظ كذلك بالتوازي تنامي صعوبات تسديد هذه الديون حيث أن الديون غير الخالصة إضافة إلى الديون التي هي محل نزاعات قضائية قد شهدت ارتفاع قيمتها من 675 مليون دينار سنة 2015 إلى 919 مليون دينار سنة 2017[10]

[10] أنظر التقرير السنوي للبنك المركزي لسنة 2017 صفحة 125

- كما أدى تطور كتلة الأجور في الوظيفة العمومية إلى ارتفاع الفوارق بين مختلف أصناف الأجراء نظرا للزيادات الارتجالية والعشوائية ذات الصبغة الزبائنية.
- رغم الملاحظات الواردة سابقا فقد ساهمت الزيادات في الأجور عموما وفي الوظيفة العمومية خصوصا في دعم نمو الطلب الداخلي ومساهمته في تحقيق نسبة النمو رغم ضعفها. علما أن هذه المساهمة تشهد تراجع نسبة نموها منذ 2017 مع بروز منحى تقشفي للسياسات العمومية بحكم الالتزامات التي تعهدت بها السلطة في إطار القرض ب 2.9 مليار دولار المتفق عليه سنة 2016 مع صندوق النقد الدولي.

إلا أن هذا التمشي المدعم للطلب الداخلي كان مختلا لأنه ركز على الاستهلاك على حساب الاستثمار ولأنه قاد إلى تفاقم الاختلالات المالية الكلية التي نتج عنها ارتفاع المديونية الخارجية والعمومية والخضوع أكثر إلى شروط المؤسسات المالية العالمية. والجدير بالملاحظة أن الاختلال المذكور كان بالأساس نتيجة استمرار الدولة في التخلي عن دورها التنموي حتى في وقت الأزمات خلافا لما يقع في أعتى البلدان اللبرالية من جهة[11] وإلى سوء الحوكمة في ما يخص النفقات العمومية الموظفة للتنمية من جهة أخرى. من ذلك أنه انطلاقا من الاختيارات العقائدية الدافعة إلى انسحاب الدولة من مجال الإنتاج والعمل على خوصصة مؤسساتها العمومية وتدعيم الاستثمار الخاص نظرا لأن الإيديولوجيات النيوليبرالية تروج لمفهوم جدوى اقتصادية مرتبط في المطلق بنوع الملكية (الخاصة بالأساس) وليس بنوع التصرف والحوكمة فإن الدولة استمرت في تقليص الاستثمارات العمومية وعدم الحرص على تحسين نسبة إنجازها واكتفت بمواصلة اعتماد السياسات التقليدية

[11] تاريخيا في الأزمات الحادة تلجأ الدول في البلدان الرأسمالية إلى الرفع من نفقاتها واللجوء حتى إلى تأميم مؤسسات كبرى قصد إنقاذها وإلى رسم سياسات قطاعية يكون فيها للدولة دور هام ورائد.

في مجال الاستثمار عبر تقديم الدعم والامتيازات الجبائية والمالية قصد تحفيز الاستثمار الخاص بدون اعتبار لا لأزمة المالية العمومية ولا لحدّة وشمولية الأزمة الاقتصادية ولا إلى الجدوى المرتقبة بالرجوع إلى التجارب الفارطة القريبة منها في الزمن والبعيدة. وكانت النتيجة مخيبة للآمال حيث أن نسبة الاستثمار العام من الناتج الداخلي الخام قد تراجعت من أكثر من 23.6 % في الفترة الممتدة بين 2006 و سنة 2010 إلى 18.7% سنة 2017.

ب.2. سوء إدارة ومعالجة المطالب المطروحة من طرف التحركات الاجتماعية واستمرار توتر المناخ الاجتماعي

سوء التعامل مع التحركات الاجتماعية ساهم كذلك في إعاقة النشاط الاقتصادي وتسبب في تراجع إنتاج قطاعات هامة وحساسة مثل الفسفاط والنفط والغاز أثرت سلبا على نسبة النمو. وفي تقرير لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية[12] وقع الإشارة إلى أنه لو لم يحصل هذا التراجع واستمرت القطاعات المشار إليها في تطوير إنتاجها بنفس النسق المسجل قبل 2011 فان نمو الإنتاج الداخلي الخام كان سيرتفع إلى 2.6% سنويا أثناء الفترة 2016 – 2011 عوض النسبة 1.7% التي وقع تسجيلها في الواقع.

بجانب سوء التعامل مع الحركات الاجتماعية تجدر الإشارة إلى أن بعض المبادرات التي وقع اتخاذها في الفترة 2012 – 2013 لتجاوز تحركات الحوض المنجمي على سبيل المثال وإحباطها قد ساهم بقدر كبير في تعفن الوضع الاجتماعي بالجهة. من ذلك أن السلطة آنذاك لتحقيق نقل الفسفاط وتجاوز تعطيل نقله عن طريق السكك الحديدية من طرف الحركات الاجتماعية قد شجعت بعض رجال الأعمال

[12] دراسات اقتصادية للمنظمة: تونس 2018 التقييم الاقتصادي

على شراء شاحنات كبرى لنقل الفسفاط عن طريق البر بتكاليف فاقت قرابة 5 مرات سعر نقل الفسفاط المسدد للشركة الوطنية للسكك الحديدية (5.7 دنانير للطن آنذاك مقابل قرابة 25 دينار للطن مسدد للخواص) علما أن نقل الفسفاط يمثل قرابة 40% من رقم معاملات الشركة الوطنية للسكك الحديدية. ومثل هذه الحلول زادت في تعقيد الأزمة نظرا لدخول طرف إضافي على الخط أصبح لا يرى بعين الرضا بوادر الانفراج عندما تلوح ويتدخل في كل مرة لمنع تحقيقه حفاظا على نصيبه من الغنيمة. كما أن مثل هذه الحلول زادت في إثقال النفقات المالية لشركة فسفاط قفصة وتقليص مرابيحها وقد تسببت في زيادة تدهور الوضع المالي للشركة الوطنية للسكك الحديدية وفي استمرار الأزمة في الحوض المنجمي خاصة في ظل عدم التزام الحكومات المتعاقبة بتنفيذ وعودها والاتفاقيات المبرمجة مع نشطاء الحركات الاجتماعية بجهة قفصة.

مثل هذا الارتجال في التعامل مع الأزمات والحركات الاجتماعية وعدم الالتزام بتنفيذ واحترام التعهدات وغياب نظرة تنموية من شأنها أن تمثل مرجعية تسهل التعاطي مع الملفات القطاعية والجهوية مثلت عناصر أساسية ساهمت في استمرار توتر الأوضاع الاجتماعية كما يشير إلى ذلك تصاعد التحركات الاجتماعية في السنوات الأخيرة والتي ارتفعت من 4960 تحركا سنة 2015 إلى 9532 سنة 2016 و 11080 سنة 2017 مع بداية قوية سنة 2018 (1562 تحركا في شهر جانفي 2018 مقابل 1080 في نفس الشهر من سنة 2017) التي شهدت إلى حدود أواخر شهر جوان 6052 تحركا منها قرابة 93% احتجاجات جماعية و 7% احتجاجات فردية. علما أن أغلب الاحتجاجات والحركات تعني جهة الوسط الغربي أولا والجنوب الغربي ثانيا والشمال الغربي ثالثا.

كما أنه تجدر الإشارة إلى العلاقة الوطيدة بين الاحتجاجات الاجتماعية والانقطاع المدرسي من جهة وتنامي ظاهرة الهجرة غير النظامية من جهة أخرى، حيث نلاحظ تنامى ظاهرة الهجرة غير النظامية كلما تطول مدة الاحتجاجات بدون التوصل إلى حلول مطمئنة للإشكاليات المطروحة. وآخر مثال على ذلك يخص التحركات الاجتماعية المتكررة بعد غلق معبر رأس جدير المتواصل منذ قرابة الشهرين مما أدى إلى تقلص حركة النشاط .

من جانبه ساهم الانقطاع المدرسي الذي يبلغ قرابة 100000 منقطع سنويا في تغذية عملية الهجرة غير النظامية حيث يؤكد 56% منهم عن رغبتهم في الهجرة[13].

ب.3. سوء استعمال سعر الصرف قصد مواجهة تنامي العجز التجاري والعجز الجاري:

قد أدى فشل سياسات الانتعاش الاقتصادي إلى تدهور سريع ومرتفع لعجز الميزان التجاري والميزان الجاري. حيث ارتفعت في المعدل نسبة عجز الميزان التجاري من الناتج الداخلي الخام من 13.2% سنة 2010 إلى 16% سنة 2017. وبالنسبة للميزان الجاري سجلت هذه النسبة معدل سنوي بلغ 9.1% بين سنة 2013 و2017 مقابل نسبة 3.1% في الفترة المتراوحة بين 2006 و2010.

وأمام هذا الوضع وعوض معالجة الأسباب الهيكلية التي أدت إلى هذه التطورات كان صندوق النقد الدولي يطالب دائما مع الإلحاح والتأكيد منذ سنة 2013 على تعزيز مرونة سعر الصرف قصد التخفيض من سعر صرف الدينار الذي يعتبره أعلى من سعره الحقيقي لو كان الدينار محررا وخاضعا لقانون العرض والطلب. كما أن بالنسبة للصندوق تراجع قيمة الدينار من شأنه أن يقود آليا إلى تقلص عجز الميزان التجاري والجاري نتيجة ارتفاع تنافسية الصادرات وارتفاع تكاليف

[13] الانقطاع المدرسي: الظاهرة والأسباب – نشر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية 2013

الواردات. إلا أن النتيجة التي حصلت كانت كارثية لأن العجز استمر في الارتفاع بصفة مستمرة وانهيار الدينار وصل إلى مستويات أثرت سلبا على كل المؤشرات الأخرى حيث ساهم هذا الانهيار في تغذية التضخم المالي الذي نتج عنه تراجع القدرة الشرائية للمستهلك وتراجع القدرة التنافسية للمؤسسات (من خلال ارتفاع تكاليف التجهيزات والطاقة والمواد الأخرى الخام ونصف المصنعة المستوردة الخ...) كما أثرت سلبا على قيمة الدين العمومي والخارجي وتكلفة تسديده وأثرت على المستثمرين الأجانب المقيمين عبر ارتفاع تكلفة تحويل مرابيحهم وخلقت مناخا غير مناسب لتقييم المخاطر للتكهن بالمستقبل والقيام بدراسة المشاريع المبرمجة للانجاز وبتقييم مستوى المرابيح المرتقبة الخ...

هذه النتيجة كانت مترقبة لأن الوضع يتسم بمعطيات لا تنبأ بإمكانية تطوير معتبر للصادرات خاصة في ظل ضعف نسبة نمو الإنتاج الداخلي الخام (بالتالي لا يمكن تحقيق تطوير هام لحجم الصادرات) وضعف الإنتاجية (وبالتالي ضعف التنافسية) وارتفاع متواصل لتكاليف الإنتاج نتيجة التضخم المالي (الناتج بصفة هامة عن تدهور قيمة الدينار) وارتفاع الأجور وتكاليف أغلب الخدمات الموجهة للمؤسسات الاقتصادية.

وقد قاد هذا الوضع إلى تراجع مكانة الصادرات في أسواق الحريف الأساسي للاقتصاد التونسي مقارنة مع عديد المنافسين كما يبين ذلك الجدول الآتي:

جدول عدد 9 : تطور مقارن لمكانة تونس في سوق بلدان الاتحاد الأوروبي :

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصين	11.4	12.58	13.6	14.31	16.12	15.71	17.41	18.54	17.06	16.24	16.60	17.87	20.28	20.14	20.18
تركيا	2.93	3.2	3.06	3.06	3.27	2.92	2.95	2.81	2.82	2.71	3.00	3.21	3.56	3.90	3.76
الهند	1.51	1.6	1.61	1.65	1.84	1.87	2.06	2.19	2.31	2.09	2.18	2.20	2.28	2.30	2.38
بنغلاديش	0.39	0.42	0.35	0.39	0.35	0.35	0.47	0.46	0.52	0.55	0.65	0.73	0.88	0.96	0.91
المغرب	0.68	0.64	0.77	0.53	0.56	0.54	0.53	0.51	0.51	0.52	0.60	0.65	0.72	0.81	0.81
تونس	0.67	0.66	0.58	0.56	0.62	0.60	0.65	0.62	0.57	0.53	0.55	0.55	0.55	0.54	0.51
مصر	0.38	0.41	0.44	0.56	0.49	0.52	0.50	0.47	0.56	0.47	0.47	0.51	0.42	0.39	0.44

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي 2017

وفي هذه الظروف كانت الحكمة تقتضي التركيز في المدى القصير على الضغط على الواردات التي تعتبر كمالية ولا تؤثر على حركة الانتعاش (إيقاف العمل وقتيا لمدة سنة أو سنتين أو الرفع الهام من نسبة المعاليم الجمركية على السيارات، الأقمشة الفاخرة، الفواكه الجافة، الغلال المستوردة مثل الموز والكيوي والتفاح الخ... بعض الأجهزة الكهربائية المنزلية الكمالية، الأحذية، العطورات، المواد الكحولية، التبغ الخ من مواد عديدة...) مع المطالبة بمراجعة الاتفاقيات التجارية طبقا للفصول الواردة في هذه الاتفاقيات التي تسمح بمراجعتها عند الضرورة (clauses de sauvegarde). ومثل هذه الإجراءات لا تعني إهمال الصادرات بل مواصلتها مع العمل على تحسين الظروف الهيكلية التي من شأنها أن تحقق تطور حقيقي ومستمر للصادرات من خلال تحقيق الانتعاش الاقتصادي لتوفير حجم إنتاج وافر ومتنوع للتصدير والعمل على الرفع من إنتاجية عناصر الإنتاج ومن تنويع الأسواق. الخ... كل هذه الإجراءات تتطلب حدا أدنى من الزمن لتحقيق أهدافها.

لكن هذا التمشي العقلاني والمنطقي يلاقي احتراز وعدم رضا صندوق النقد الدولي المتمسك بصفة دغمائية بمبدأ حرية التجارة مهما كانت طبيعة المرحلة كما يلاقي

معارضة شرسة من طرف لوبيات التوريد في كل المجالات التي أشرنا إليها (سيارات، أقمشة، أحذية، عطورات، كحوليات، تبغ...) كما يلاقي معارضة بارونات التجارة الموازية نظرا أنهم يعلمون بأن إنجاح الضغط على واردات الكماليات يحتم بالضرورة تشديد المراقبة على التجارة الموازية الخ... وفئات أخرى ذات المصالح الذاتية والفئوية التي لا تعنيها المصلحة الوطنية. كما أنه كالمعتاد هناك أبواق دعاية لاختيارات المؤسسات المالية العالمية سيطعنون في هذا التمشي باسم حرية التجارة ويعلنون عن تخوفهم من إجراءات حمائية تذكر بسنوات الاشتراكية وتفتح المجال إلى إعادة تغول الدولة ومضايقة المبادرات الفردية والتراجع على ما يعتبرونه تهديدا "للوفاق" حول اقتصاد السوق الذي بالنسبة إليهم قد حصل ضمنيا عندما وقع القبول بتطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي سنة 1986. وكما أشرنا سابقا مثل هذه المواقف تعتمد المغالطة لأنها تنطلق من مفاهيم بدائية وسطحية للسوق ولاقتصاد السوق لا تراعي إلا المصلحة الفردية والفئوية ولا حتى تستأنس بالتجارب التاريخية. والمعلوم أن السلط التونسية قد اتخذت في أواخر 2017 بعض إجراءات الحماية التي أتت متأخرة وتبقى محدودة ولا ترقى إلى متطلبات الوضع الراهن.

ب.4 . في محدودية سياسات مقاومة التضخم عبر الرفع من نسبة الفائدة المديرة:

اتسمت الفترة الأخيرة خاصة منذ جوان 2017، بارتفاع نسق الأسعار من شهر إلى آخر حيث ارتفعت نسبة نموها من 4.8% في جوان 2017 إلى 7.8% في جوان 2018. كما أن عديد المؤشرات تدل على أن هذا المنحى التصاعدي مرشح للاستمرار بحكم الترفيع المرتقب لسعر المحروقات والنقص المرتقب في المنتوج

الفلاحي ومواصلة تراجع قيمة الدينار الخ... وفي هذا الإطار فان البنك المركزي يتوقع أن يبلغ ارتفاع الأسعار على كامل سنة 2018 حوالي 8%

ومثل هذا المنحى يمثل معطى خطيرا على وضع القدرة الشرائية للمواطن والقدرة التنافسية للمؤسسات كما ينتج عنه ارتفاع نسق التراجع المسجل لمستويات الادخار البنكي خاصة الادخار الأسري الذي بلغ نسبة 6% سنة 2016 مقابل 11% سنة 2012 مما من شأنه أن يؤثر سلبا على نسبة الاستثمار وعلى نسبة المديونية العمومية والخارجية.

وأمام هذا المنحى التصاعدي لجأ البنك المركزي المتحصل على استقلاليته إلى الترفيع في نسبة الفائدة المديرية أربعة مرات متتالية منذ أوائل 2017. وقع الترفيع في شهر أفريل وماي 2017 وفي شهر مارس وجوان سنة 2018 لتبلغ نسبة الفائدة المديرية 6.75% وقد فسّر البنك المركزي استمراره في العمل بهذه الإجراءات النقدية بدوره الرئيسي المتمثل في الحفاظ على استقرار الأسعار وباستمرار الضغوط التضخمية التي تشكل خطرا على الانتعاشة التي يشهدها الاقتصاد في الأشهر الأخيرة إلى جانب الخطر على المقدرة الشرائية.

ولمعرفة جدوى الإجراءات المتكررة والمتمثلة في الرفع في نسبة الفائدة المديرية يجب أن نعرف الأسباب التي أدت إلى تصاعد التضخم المالي من جهة ومعرفة إن كان هذا المنحى التصاعدي مرشح إلى الاستمرار في مستوى النسق والمدة.

علما أن التضخم المالي يمكن أن ينتج عن عديد الأسباب أهمها:

- تدهور قيمة العملة الذي ينتج عنه ارتفاع تكاليف التوريد وتكاليف عناصر الإنتاج بصفة مباشرة أو غير مباشرة وهذا العنصر يلعب دورا هاما

بالنسبة للبلدان النامية وصغيرة الحجم التي تتميز بالتبعية إلى الأسواق العالمية وبأهمية ما يسمى بالتضخم المستورد.

- ارتفاع الطلب الداخلي الناتج غالبا عن ارتفاع الأجور بدون ارتفاع الإنتاجية والإنتاج من جهة وعن ارتفاع عجز الميزانية من جهة أخرى
- ارتفاع تكاليف الإنتاج عند ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج ومكونات الإنتاج بكل أصنافها (طاقة، تجهيزات، عناصر الإنتاج وسيطة, خدمات ...)
- عجز مؤسساتي وغياب الحوكمة الذي يقود إلى عدم القدرة على تنظيم الأسواق ومسالك التوزيع وتنظيم المنافسة ومنع الاحتكار والقيام بالمراقبة وبالردع. كما يمكن أن يقود هذا الوضع إلى اللجوء المشط إلى زيادة الضرائب على القيمة المضافة وعلى الاستهلاك ...

من البديهي أن البنك المركزي يتحمل مسؤولية السياسة النقدية(1[14]) ومسؤولية الحفاظ على استقرار الأسعار لكن بالرجوع إلى أسباب التضخم المالي يتضح حسب جميع المعطيات المتوفرة أن تقهقر قيمة الدينار نتج عنه تضخم مستورد هام يضاف إليه ضعف الإنتاجية والإنتاج مثلت الأسباب الرئيسية لاحتداد المنحى التضخمي من ذلك أن معدل نسبة النمو لم يتجاوز 1.9% أثناء الفترة 2011 – 2017 كما أن نسبة نمو الإنتاجية لم تتجاوز في المعدل 0.6% في نفس الفترة مع ملاحظة نمو سلبي لهذه الإنتاجية -1.6% سنة 2011 و -1.5% سنة 2015 كما أن نموذج VAR (Modele VAR)لتونس[15] ابرز الدور الهام لتأثير عنصر الصرف في تحديد مستوى الأسعار. حيث أن مفعول عنصر الصرف يمثل 72.1% من قيمة الواردات التونسية للسلع أثناء التسعة أشهر الأولى من سنة 2017 مقابل

[14]أهم آليات السياسة النقدية تتمثل في نسب الفائدة وسعر الصرف وتوفير النقود والهدف من استعمال هذه الآليات هو تحقيق استقرار الأسعار

[15]انظر L'économiste Maghrébin عدد737 الصادر في أسبوع 18 أفريل إلى 02 ماي سنة 2018

13.2% لعنصر أسعار الواردات و 14,7% لعنصر حجم الواردات. وهذه النتائج تؤكد على الدور الأساسي الذي لعبه تراجع قيمة الدينار بجانب ارتفاع تكلفة العمل التي تطورت أكثر من تطور الإنتاجية بدون أن تساهم في تحسين الظروف المعيشية للأجراء نتيجة انتشار المنطق السلعي وتدهور جميع الخدمات العمومية (صحة, تعليم, نقل, تلوث محيط ...) وتطور الأنماط والسلوكيات الاستهلاكية.

إلا أن البنك المركزي كان حبيس مفاهيم مدرسة شيكاغو وعلى رأسها "ملتون فريمان" (Milton Friedman) الذي كان مستشار ريغن Ronald Reagan و تتشار Thatcher en Anglettere وبنوشي (Pinochet au chili) الذي يعتبر أن مستوى الأسعار يحدد بحجم كمية النقود المتداولة ومن هذا المنطق يعتبر البنك المركزي أن سبب التضخم وارتفاعه ناتج بالأساس عن ارتفاع الطلب الداخلي وارتفاع النفقات العمومية وعجز الميزانية العمومية الذي حصل في إطار سياسات الانتعاش والذي وقع تمويله عبر ارتفاع الكتلة النقدية وطباعة النقود وبالتالي أصبح المطروح هو الضغط على الطلب الداخلي عبر الرفع من نسب الفائدة المديرية

والحال أن المنحى التصاعدي للتضخم هو ناتج بالأساس عن تدهور قيمة الدينار وتراجع نمو الإنتاجية والإنتاج، وبالتالي كان من الأجدر التركيز على إيقاف نزيف العملة أولا للحد من التضخم المستورد ولتحقيق ذلك في المدى القريب أكدنا على ضرورة الضغط على الواردات خاصة منها الكمالية والتي لا تعرقل الانتعاش الاقتصادي وثانيا التركيز على هذا الانتعاش وتوفير كل أسباب تحقيقه وثالثا القيام بإجراءات من شأنها النهوض بالإنتاجية قصد إرساء قاعدة صلبة للرفع من تنافسية الاقتصاد ومن الصادرات. وهذه الإجراءات لا تخص كلها البنك المركزي.

إلا أن اعتماد البنك المركزي على الرفع من نسبة الفائدة المديرية لا يمثل فحسب إجراء غير ملائم بالرجوع إلى ما وقع ذكره سابقا بل يمكن أن تكون له نتائج سلبية وعكسية تتناقض حتى مع الأهداف المعلنة من طرف البنك المركزي. هذا البنك يؤكد من خلال الزيادات في نسبة الفائدة حرصه على الحفاظ على القدرة الشرائية وتشجيع الانتعاش الاقتصادي الذي بدأ يطل علينا في بداية سنة 2018. إلا أن المعطيات المتوفرة تدل على:

- أن مقاومة التضخم تتطلب استقرار سعر الصرف لمنع التضخم المستورد
- أن الزيادة في نسبة الفائدة المديرية سينتج عنه حتما زيادة في نسبة الفائدة في الأسواق المالية الشيء الذي سيرفع من تكاليف الاستثمار وسيزيد من الصعوبات المالية لدى المؤسسات عموما والمؤسسات الصغرى بالخصوص وبالتالي سيمثل إعاقة جدية أمام الانتعاش الاقتصادي.
- خلافا لما يروج فان الدراسات تؤكد بأن الاستثمارات الخاصة حساسة بصفة مهمة للمتغيرات التي تطرأ على نسبة الفائدة سواء كان ذلك في المدى القصير أو الطويل بجانب متغيرات أخرى تخص الاستثمار العمومي (الذي يمكن أن يمثل قاطرة بالنسبة للاستثمار الخاص عندما يرتفع وعرقلة عندما يستقر أو يتراجع) والاستقرار السياسي (عندما يتوفر يقلص الضبابية والرؤية المستقبلية وعندما يفتقد يزيد من الضبابية ويكبل الاستثمار الخاص) وتوفر التمويل للقطاع الخاص وصلابة المؤسسات واستقرار قوانين اللعبة في كل المجالات إلى آخره من المتغيرات التي تؤثر على الاستثمار وآفاق الانتعاش الاقتصادي.

- كما أن البنك المركزي يجب أن يتخلى عن تمويل النفقات العمومية عبر إعادة تمويل البنوك التي تقوم بتمويل عجز الميزانية من خلال شرائها لرقع الخزينة وتقديم القروض للدولة بتكاليف عالية تزيد من عجز الميزانية.

ب.5. حول السياسات الهادفة إلى تقليص عجز الميزانية العمومية:

قد تعرضنا بإطناب إلى هذه المسألة في المساهمات التي كنا ننشرها في كل المناسبات عند عرض مشاريع الميزانية العمومية والمالية العمومية للنقاش أمام البرلمان[16]. وبإيجاز سنقتصر في هذا المحور على أهم الاخلالات والنواقص التي تحدد وتميز الإجراءات الهادفة إلى تحسين أوضاع الميزانية العمومية. ومن أهم هذه الاخلالات نذكر:

- التركيز على جانب الرفع من الموارد العمومية مقارنة بالإجراءات التي تخص الحد وترشيد النفقات العمومية
- في مجال الموارد العمومية نلاحظ اعتماد إجراءات سهلة مضمونة المردود المالي. هذا التمشي قاد إلى إثقال كاهل المستهلك والأجراء والمؤسسات الكبرى والمتوسطة المنتمية إلى القطاع المنظم الذي من المفروض حمايته من المنافسة غير الشريفة الناتجة عن توسع وتغول القطاع غير المنظم.
- التمشي سابق الذكر كانت نتيجته اعتماد إجراءات محتشمة ومتذبذبة تخص استهداف عديد الشرائح الاجتماعية الناشطة في القطاع غير المنظم والناشطة في إطار النظام الجبائي التقديري. علما أن هذه

[16] أنظر المراجع التي تخص ميزانيات 2015، 2016، 2017 و 2018 والتي وقع نشرها من طرف المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

القطاعات أصبحت تحتكر نسبة هامة من الثروة بدون مساهمة أو بمساهمة ضئيلة جدا في الموارد الجبائية[17].

- إن البحث عن موارد إضافية يفتقر لإجراءات تخص تهريب الأموال إلى الخارج والذي أصبح يمثل حجما مرتفعا مقارنة مع حجم الثروة التونسية
- البحث عن الضغط وترشيد النفقات يبقى حبيس املاءات صندوق النقد الدولي ومركز بالأساس على حجم الأجور في الوظيفة العمومية وعدد الأجراء بدون القيام بإصلاحات تهم الوظائف والمهام والامتيازات العينية (سيارات، بنزين...) في اتجاه تقليصها قصد الحد من تكاليفها والرفع من أداء الوظيفة العمومية
- تقليص عدد أعوان القطاع العام يقع بصفة ارتجالية في غياب برنامج إعادة انتشار أفقي (بين الوزارات والمصالح) وعمودي (بين السلطة المركزية والجهوية والمحلية) لأعوان الوظيفة العمومية على ضوء الحاجيات المرتقبة نتيجة اعتماد اللامركزية وتدعيم السلط المحلية والجهوية
- التعامل مع ملفات المؤسسات والإدارة العمومية يقع من منطلق الحرص على تحسين التوازنات المالية فحسب وفي غياب الاعتناء بترسيخ الحوكمة الرشيدة وإعادة الاعتبار لهيبة الإدارة والحرص على الرفع من أدائها عبر اعتماد سياسات تشاركية تقود إلى إبرام اتفاقيات وعقود شرف مهني داخل الوزارات والمصالح الإدارية والمؤسسات العمومية يلتزم بمقتضاها كل الأطراف بمقاومة الفساد والتسيب وغياب الحس المدني وتدهور

[17] عبد الجليل البدوي "مشروع ميزانية الدولة لسنة 2018: كالعادة دفعة أولى على الحساب في انتظار التكميلي" المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

العلاقات مع المواطن وتراجع أداء المصالح كما يلتزم بعدم السكوت عن التجاوزات والعمل على تسليط أشد العقوبات على كل من يقع إثبات تورطه في القضايا المشار إليها. ذلك أن هيبة الدولة ومصداقية الإدارة غير مرتبطة بالمكاتب الفاخرة وبعدد السيارات الإدارية ونوعها وبعدد رقع البنزين وبالوظائف الإدارية بل بالكفاءة والحرص على الرفع في أداء المصالح الإدارية وعلى تحسين الخدمات المقدمة بالسرعة والجودة الكافية والمطلوبة. وإصلاح الإدارة أصبح أولوية قصوى لأن الإدارة هي الأداة لتنفيذ السياسات. وفي غياب إدارة ناجعة وكفؤة تفقد السياسات مصداقيتها ويتعثر تطبيقها وتتقلص نجاعتها وقدرتها على تحقيق أهدافها.

وأخيرا يجب التأكيد على عدم تجزئة السياسات وفصلها من بعضها البعض بل يجب الحرص على تكاملها وتناغمها وعدم تضاربها وتنزيلها في إطار تنموي واضح المعالم من حيث المنطلقات والاختيارات الجوهرية والأولويات وأدوار الفاعلين الاقتصاديين والسياسات والآليات المعتمدة والأهداف والمراحل لتحقيقها. كما يجب الحرص على المتابعة والتقييم والمساءلة وسرعة الأداء لتقويم الاختلالات وتدارك النواقص. ومن هنا تأتي أهمية إدارة كفؤة وناجعة وضرورة القيام بإصلاح جريء وعاجل لا يقتصر على تقليص العدد ونسبة الأجور من الناتج الداخلي الخام. ومن هنا كذلك تأتي أهمية ضبط إطار ومنوال تنموي مرجعي من خلاله يقع تحديد السياسات في كل المجالات.

III. من أجل اعتماد برنامج إنقاذ قائم على إجراءات استثنائية لمنع الاقتصاد من الانهيار

أ. مجال شروط وأهمية الإجراءات الاستثنائية

فشل سياسات الانتعاش الاقتصادي وتحسين أهم التوازنات الكلية يفترض التعجيل بإيقاف العمل بهذه السياسات التلفيقية الفاقدة لكل جدوى اقتصادية وسياسية واجتماعية والمرور بأسرع وقت إلى اعتماد إجراءات استثنائية للإنقاذ: مجال الإجراءات الاستثنائية يجب أن يخص الحرب على الفساد بكل مكوناته(تهريب، تهرب جبائي، تهريب العملة وتحويل رأس المال خارج الوطن، احتكار، غش، رشوة) وبدون استثناء أي طرف وبدون تردد أو تذبذب، مع استهداف القطاع غير المنظم والتركيز على التجارة الموازية. هذه الحرب لا يجب أن تبقى من باب الدعاية والتوظيف السياسي والعمل الموسمي الذي يقتصر على بعض الأطراف وبعض الأنشطة. **كما أن الإجراءات الاستثنائية التي تخص المدى القصير يجب أن تكون موثوقة الارتباط مع إجراءات المدى المتوسط والبعيد والتي يجب أن تعمل على إرساء البديل التنموي المنشود كما أن هذا النوع من الإجراءات بالخصوص يجب أن يحرص على تعبئة كل المعنيين بإنقاذ الاقتصاد التونسي والتزامهم بالمساندة الفعلية والميدانية للإجراءات الاستثنائية** وفي غياب السند السياسي يجب أن تعول هذه الحرب على سند المجتمع المدني وكل الأطراف التي لها مصلحة في كسب هذه الحرب وفي إنقاذ هذا الوطن. علما أن هذه الحرب الشاملة أصبحت قضية جوهرية ومحورية لأسباب عديدة:

-**أولا**، لأنها تمكن الدولة من موارد جبائية هامة نظرا لحجم الثروة لدى المتهربين من الجباية (1) [18].و الدولة أصبحت في حاجة أكيدة لها لإيقاف النزيف المتسبب في انهيار الاقتصاد

-**ثانيا**، التركيز على القطاع غير المنظم الخارج عن المنظومة الجبائية وعلى الذين هم داخل المنظومة (أي أنهم مسجلين لدى المصالح الجبائية) لكن لا يقومون بالتصريح على مداخيلهم أو يلجؤون إلى المغالطة لعدم دفع الأداء. لأن هذا التركيز من شأنه تفادي اللجوء إلى مزيد إرهاق الأجراء ومؤسسات القطاع المنظم والملتزمين بالقيام بالواجب الجبائي ولو نسبيا.

-**ثالثا**، التركيز على الأطراف التي وقع ذكرها من شأنه أن يدعم حركية القطاع المنظم وأن يحمي هذا الأخير من المنافسة غير الشريفة ومن الإفلاس وأن يساهم في خلق الظروف الملائمة لتحقيق الانتعاشة الاقتصادية

-**رابعا**، تحقيق العدالة الجبائية ولو بصفة نسبية وبتدرج هو مسار طويل يبدأ انطلاق العمل به عندما يقوم كل فرد بواجبه الجبائي ولو بصفة منقوصة في فترة أولى وتصبح المنظومة الجبائية شاملة لكل المطالبين بالجباية

-**خامسا**، تقلص اللجوء إلى التداين العمومي خاصة منه الخارجي الذي ارتفع إلى مستويات من شأنها أن تهدد سيادة القرار الوطني وتجعل البلاد تحت وصاية أطراف أجنبية

-**سادسا**، تساهم في الحد من العجز التجاري والعجز الجاري وتدهور قيمة الدينار وما يحدثه من سلبيات على جميع المستويات

-**سابعا**، تساهم في الحد من المشاكل الصحية الناتجة عن التهريب والتجارة الموازية والغش والفساد (التي برزت مع ظهور عديد الأمراض الناتجة عن تعفن

[18]انظر "عبد الجليل البدوي (2017) مشروع ميزانية 2018: دفعة أولى على الحساب في انتظار التكميلي – المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

عديد البضـائع وعدم مطابقة العديد منها للمواصـفات الصـحية،منتوجات التجميل والعطورات التي قادت إلى عديد الأمراض الجلدية، مواد استهلاك تجاوزت وقت استعمالها، لعب أطفال مصنوعة من مواد سرطانية، مواد كهربائية غير خاضعة لمقاييس السلامة، أدوية مغشوشة... الخ). كل هذه الحالات الصحية من شأنها أن تساهم في ارتفاع كلفة النفقات الصحية وتتسبب في إرهاق المواطن وازدياد مصاعب المالية العمومية ومزيد تدهور الموازنات المالية الكلية

-**ثامنا**، تساهم في تجديد ثقة المواطن في المؤسسات واسترجاع الدولة لهيبتها حتى تكون فاعلة في تأطير الدورة الاقتصادية وتحقيق الانتعاشة المرجوة.

-**تاسعا**، وأخيرا وليس بآخر، يجب التأكيد على أن كل تردد في خوض هذه الحرب على الفساد سيقود حتما إلى تغول اللوبيات والمافيات ويفتح الأبواب على مصراعيها لانهيار الدولة والاقتصاد معا.

ب. ما هي أهم الإجراءات الاستثنائية لإنقاذ الاقتصاد من مواصلة الانهيار

إن الحرب على الفساد يجب أن تعتمد على إجراءات استثنائية وأن تحرص على تحقيق مردود مالي في مستوى الحاجيات على المدى القصير وأن تعمل على تفكيك منظومة الفساد وعلى بداية إدماج القطاع غير المنظم في القطاع المنظم في المدى المتوسط والطويل. وفي هذا الإطار يجب الإسراع باتخاذ عديد الإجراءات من أهمها:

1. الإسراع بتمرير قانون الطوارئ الاقتصادي الذي لا يجب أن يقتصر على التعجيل بانجاز المشاريع الكبرى بل كذلك يجب أن يسمح بمحاسبة

وملاحقة ومصادرة أملاك العابثين بالمال العام والمستهترين بقوانين البلاد والمساهمين في انهيار الاقتصاد.

2. الإسراع بتمرير وتطبيق قانون الكسب غير المشروع لمحاسبة كل من حقق مكاسب غير مشروعة وتمكين الدولة من مصادرة أملاكه.
3. الإسراع باتخاذ إجراءات استثنائية لمحاصرة ومراقبة وملاحقة المهربين للعملة عبر مسالك وآليات عديدة.
4. إقرار إلزامية الواجب الجبائي وتكريس مبدأ la fiscalisation d'un acte n'entraine pas sa légalisation
5. تعويض العملة الحالية بعملة جديدة تمكن من الكشف عن الثروات النقدية المكتسبة وأخذ جميع الإجراءات لمحاصرة المتهربين أو المتجاوزين لعملية تبديل العملة.
6. تعليق توريد قائمة بالبضائع الكمالية والرفع في المعاليم الجمركية القائمة على البضائع شبه الكمالية مع تشديد المراقبة على التجارة الموازية لإسداء النجاعة الضرورية للإجراءات المعتمدة.
7. مراقبة النمو المفرط لظاهرة انتشار العلامات التجارية الأجنبية la « franchise »التي أدت بعديد «الصناعيين» إلى التخلي أو التقليص من نشاطهم الصناعي والتحول إلى ممثلين تجاريين لعديد العلامات التجارية الأجنبية» marques étrangères «عوض التركيز على تنمية علامات تونسية
8. إعادة التفاوض حول الاتفاقيات التجارية التي تؤدي إلى تفاقم العجز مع بعض البلدان الشريكة
9. إعادة إحياء مفهوم» bilan en devises «للأنشطة التجارية عبر:

•ربط الامتيازات التي تخص المؤسسات غير المقيمة بالحد الأدنى من الاندماج وتوظيف نسبة معينة من قيمة صادراتها داخل التراب التونسي عبر فرض حد أدني من الاستثمار.

•ربط التحصل على العملة الصعبة للقيام بالتوريد بالقدرة على التصدير.

•مراجعة الامتيازات الجبائية والحد منها ومن مدة الاستفادة بها وإرساء علاقات تعاقدية تفرض تحقيق الأولويات الوطنية (تشغيل، تصدير...)مقابل الامتيازات المسندة.

فرض عند تسجيل العربات بجميع أنواعها وعقود شراء العقارات تقديم نسخة من الشيك أو شيكات الخلاص أو قسيمة التحويل البنكي أو وصل خلاص الكتروني إذا فاقت قيمة العقار أو العربة خمسة ألاف دينار.

10. التقليص من تحويل المرابيح المتأتية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتشجيع على استثمارها داخل البلاد .
11. تشجيع المهاجرين على فتح حسابات بالعملة الصعبة داخل البلاد وعلى المساهمة في اقتراض الدولة بالعملة الصعبة
12. العمل على تركيز الجهود على بعض القطاعات والأنشطة التي من شأنها أن تمتن النسيج الاقتصادي(مصنع الحديد والفولاذ ومرفأ صيانة السفن بولاية بنزرت معمل ستيب مثلا وتقليص التبعية الغذائية)النهوض الجدي بالفلاحة ومن العجز في ميدان الطاقة (التركيز على الطاقة الشمسية) وميدان المياه (إعادة النظر وصيانة شبكة توزيع المياه، تدعيم أنشطة رسكلة المياه المستعملة مع مراقبة صارمة للجودة وللاستعمال، تحلية المياه...) إجمالا يجب التركيز على الفلاحة وإنقاذ بعض الأنشطة الموجودة والتي تعاني صعوبات رغم دورها المحوري في

هيكلة واندماج الاقتصـــاد وعلى قطاع البناء والأشـــغال العامة قصـــد التعجيل بتحقيق الانتعاشة الاقتصادية.

إن اعتمـاد مثـل هـذه الإجراءات في إطـار الانتقـال الـديمقراطي رغم صـــبغتهـا الاســتثنائية من شــأنها أن توفر الحد الأدنى من احترام القانون وضـمان مصـالح كل الأطراف مع إعطاء الأولوية للمصـــلحة العامة وتحقيق إنقاذ الاقتصـــاد من الانهيار والحفاظ على حد أدنى من سـلطة القرار الوطني. لأنه إذا اسـتمر الوضـع في الانهيار بدون اسـتفاقة جدية فان الأمر سـيكون موكل للمجهول ولربما اعتماد الإجراءات الاســـتثنائية يقع في ظروف لا تراعي الحد الأدنى من احترام القانون والحقوق لـذلك يجب على كل الأطراف أن تكون واعيـة بـدقـة المرحلـة وخطورة التحديات وأهمية الرهانات.

IV. أي بديل تنموي ممكن لتونس في ظل الأوضاع الحالية المتدهورة

ضرورة البحث عن منوال تنموي ينطلق من عديد الأسباب التي وقع تناولها بالتحليل في ما سبق كما ينطلق من الضبابية و اللخبطة السائدة في ما يخص المراجع المتعددة التي يقع ذكرها كمرجعيات للسياسات المعتمدة والتي تنعت أحيانا كبدائل تنموية. فتارة السياسات تؤكد بأنها تنطلق وتحرص على تكريس الاختيارات الواردة في الوثيقة التوجيهية[19] للمخطط الخماسي 2020 – 2016 وطورا يعتمد المخطط الخماسي كمرجع رغم أنه وقع إقراره من طرف البرلمان أكثر من سنة بعد انطلاقه ورغم غياب التجديد في هذه الوثيقة وغياب الدقة في ضبط الأهداف العامة والأولويات القطاعية والاجتماعية ودور مختلف الأطراف الفاعلة (الدولة والمؤسسات المحلية والجهوية...) ورغم غياب تشريك شامل وناجع لمكونات المجتمع المدني واعتماد التمشي الفوقي والبيروقراطي في انجازه في آخر المراحل رغم انطلاقه من الأشغال الجهوية. والحصيلة كانت قائمة مطولة من المشاريع الموزعة على مختلف الجهات أدت إلى استياء وغضب كل الجهات التي لم تكن مقتنعة بهذه الحصيلة. كما أنه في المدة الأخيرة وقع التخلي عن هذه المرجعيات وتعويضها بوثيقة قرطاج 1 في بعض الأحيان وبمشاريع الإصلاحات الكبرى في أحيان أخرى والآن أصبحنا نتجادل على مصير وثيقة قرطاج 2 وما ورد فيها من 63 مقترح وكيف الخروج من الخلاف حول المقترح عدد 64 وأي مصير للحكومة الحالية. علما أن الإصلاحات الكبرى التي طال النقاش حولها وأصبحت تذكر أكثر من غيرها وقع جدل في ما يخصها أثناء ندوة نظمتها الحكومة في نفس فترة أشغال اللجنة الفنية التحضيرية لبرنامج قرطاج 2 والتي وقع مقاطعتها من طرف الاتحاد العام

[19] انظر تحليلنا النقدي لهذه الوثيقة الصادر تحت عنوان "الوثيقة التوجيهية للمخطط الخماسي 2016/2020 وما تلاها: في فن الكلام عن التجديد دون جديد" نشر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية جويلية 2016

التونسي للشغل إجمالاً هذه الإصلاحات لا يمكن لها بأي حال من الأحوال أن تمثل مكونات أساسية لبديل تنموي نظرا لكثير الاعتبارات: **أولها** يخص التمشي الذي يعتمد تجزئة الملفات وغياب نظرة شمولية تحرص على التكامل والتناغم بين السياسات، **ثانيها** أن كل الإصلاحات الكبرى تنطلق من هاجس تحسين الأوضاع والتوازنات المالية في غياب كل بعد تنموي خاصة في مجال إصلاح المؤسسات العمومية ومنظومة الدعم والمنظومة الجبائية والصناديق الاجتماعية، **ثالثها** كل الإصلاحات تندرج في إطار اختبارات واملاءات المؤسسات المالية العالمية بدون اعتبار خصوصيات المرحلة والتحديات المطروحة وفشل التجارب الماضية. بل كل ما يقع الحرص عليه هو الإيفاء بالتعهدات التي وقعت بصفة بيروقراطية واحترام الأجندات والروزنامة الزمنية قصد تسهيل مأمورية مجلس إدارة صندوق النقد الدولي للإذن بتحويل الأقساط المبرمجة في إطار القروض المتفق عليها. لكل هذه الأسباب فان الإصلاحات الكبرى هي امتداد لنفس المنوال التنموي وتكريس لاختياراته وأولوياته ومنطلقاته العقائدية والإيديولوجية.

لتجاوز الضبابية واللخبطة السائدة والمتسببة في فشل سياسات الانتعاش الاقتصادي وتدهور خطير للتوازنات المالية الكلية بجانب تأزم حاد للوضع الاجتماعي وتعمق القطيعة بين أغلبية ساحقة للرأي العام والسلط السياسية القائمة يجب التعجيل باعتماد برنامج إنقاذ عاجل بالتوازي مع تحديد آفاق ومحتوى بديل تنموي في مستوى تحديات وطموحات أغلبية الشرائح الاجتماعية.

إمكانية البديل التنموي قائمة وواردة لا فقط لأن منوال التنمية الحالي فشل ولا يمكن مواصلة العمل به بدون تكاليف باهظة ومن غير تحقيق أي فائدة تذكر، بل كذلك لأن الوضع يبدو سانحاً لسببين أساسيين على الأقل.

أ- وجود اتفاق مبدئي واسع بين عديد الأطراف الفاعلة

بالرجوع إلى عديد الوثائق والبرامج السياسية لعديد الأحزاب والأطراف الاجتماعية وإلى تصريحات عديد المسؤولين السياسيين يبدو أنه هناك اتفاق واسع حول ضرورة إعادة النظر في المنوال التنموي الحالي وإيجاد بديل له. وهذا الاتفاق ناتج بالأساس عن الاحتجاجات والحركات الاجتماعية المتواصلة والتي تلتقي وتعبر في آخر المطاف عن فشل المنوال التنموي الحالي وصعوبة اعتماده لفض الإشكاليات القائمة ولمواجهة المطالب الشعبية المعبر عنها باستمرار من خلال اللافتات والشعارات المرفوعة أثناء جميع التحركات الشعبية والتي تؤكد كلها على خلق مواطن الشغل ومقاومة الفوارق الجهوية وتحسين المقدرة الشرائية وحسن استغلال الموارد الطبيعية وتحقيق الكرامة والعدالة الاجتماعية، الخ.

ومنوال التنمية الحالي أدى إلى حد الآن إلى تحقيق نتائج عكسية سببها لا يكمن فقط في طبيعة النظام السياسي القائم على محاصرة الحريات والاستبداد والمحسوبية والفساد .. بل يرجع كذلك إلى طبيعة الاختبارات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي لا يمكن لها إلا أن تؤدي إلى الإشكاليات المطروحة في الفترة الحالية. علما أن هذه الإشكاليات لا تعني فئة اجتماعية دون الأخرى ولا تستثني أي فئة، ذلك أن العاطلون يشتكون من قلة فرص العمل، والأجراء من هشاشة شغلهم ومن ضعف أجورهم ومن تدهور قدرتهم الشرائية وسوء الحماية الاجتماعية وتدهور الخدمات الاجتماعية، الخ ... أما التجار الصغار فيشتكون من منافسة المساحات الكبرى وصغار الفلاحين يتذمرون من ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن معاملة الوسطاء والمتدخلين ومن ضعف مداخلهم. وبالنسبة للصناعيين المشتغلين في إطار الاقتصاد المنظم فقد أصبحوا مهددين من طرف توسع الاقتصاد غير المنظم والتجارة الموازية وارتفاع تكاليف إنتاجهم وتراجع التنافسية

في السوق العالمية ورداءة البنية التحتية وسوء أداء الإدارة العمومية وانتشار الفساد والرشوة، الخ ... من جهتها ترزح البنوك تحت ثقل الديون الملوثة والتي يصعب استرجاعها لدرجة أن المنظومة البنكية التونسية أصبحت تحتل المرتبة الخامسة في العالم حسب حجم وأهمية الديون المشكوك أو الميئوس من استرجاعها. وبالتالي باستثناء المجموعات المستغلة لمواقع ريعية واحتكارية غالبا ما تكون غير قانونية فإن أغلب الشرائح الاجتماعية أصبحت معنية بإشكالية إعادة النظر في المنوال التنموي الحالي وضرورة البحث عن بديل له.

خاصة أن المنوال الحالي الفاشل قد وقع اعتماده في إطار تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي في ظروف صعبة طبقا لإملاءات و"توصيات" المؤسسات العالمية وبدون استشارة الأطراف المعنية نظرا لطبيعة النظام السياسي القائم آنذاك. كل هذه العوامل تفسر الاتفاق الحاصل والظاهر حول ضرورة مراجعة المنوال الحالي.

إلا أن محتوى وحجم وطبيعة هذه المراجعة تختلف من طرف إلى آخر. وهذا الاختلاف ناجم بالأساس على اختلاف المصالح وتضارب المنطلقات الإيديولوجية. لكن يعكس كذلك اختلاف في تشخيص وتقييم المنوال التنموي الحالي الشيء الذي جعلنا من البداية نركز على هذا الجانب.

ورغم وجود شبه إجماع على ضرورة تجاوز المنوال التنموي الحالي وبلورة بديل له إلا أن التوافق في مجال الاقتصاد سيكون أعسر من التوافق الهش الذي حصل في تونس في مجال السياسة والذي قاد إلى اعتماد دستور جديد في جانفي 2014 وتنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية بعد ذلك. لأن التوافق الاقتصادي أي في مجال الاختبارات والإصلاحات الاقتصادية يتطلب تضامنا فعليا يقتضي التخلي عن بعض المواقع والامتيازات والمصالح في عديد الحالات خلافا للتوافق السياسي

الذي يتطلب تراجع وتنازل عن بعض المواقف والأطروحات غالبا بدون أضرار ملموسة وحينية.

ب- التمكن من تحقيق المكاسب الدستورية يتطلب إيجاد بديل تنموي

ب.1.الحرص على توزيع السلطة والثروة

أهمية الدستور الجديد تكمن في فلسفته العامة وحرصه على توفير الشروط الضامنة لإعادة توزيع السلطة والثروة في البلاد إلى جانب اعتماده تمشيا إراديا يخص الالتزام والعمل على حماية الحريات والحقوق الواردة في الدستور.

في المجال السياسي أدى الحرص على إعادة توزيع السلطة إلى تقليص سلطة رئيس الجمهورية وإلى دعم السلطة التشريعية وجعل السلطة التنفيذية نابعة من هذه الأخيرة إلى جانب فصل السلط وضمان استقلالية القضاء إضافة إلى إحداث هيئات دستورية منتخبة من طرف مجلس نواب الشعب وتتمتع بهامش كبير من الاستقلالية (هيئة الانتخابات، هيئة الاتصال السمعي البصري، هيئة حقوق الإنسان، هيئة التنمية المستديمة وحقوق الأجيال القادمة، هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد).

وفي نفس السياق خص الباب السابع من الدستور عديد الفصول المنظمة لتوزيع السلطة بين المستوى المركزي والمحلي حيث جاء في الفصل 134 بالخصوص "تتمتع الجماعات المحلية بصلاحيات ذاتية وصلاحيات مشتركة مع السلطة المركزية وصلاحيات منقولة منها...".

في المجال الاقتصادي والاجتماعي أدى الحرص على إعادة توزيع الثروة إلى تخصيص 30 فصلا من جملة 148 لهم صلة مباشرة أو غير مباشرة بالحقوق الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية التي من شأنها أن توفر أرضية

دستورية صلبة لتحقيق أكثر عدالة في ميدان توزيع الثروة. وفي هذا السياق نشير بالخصوص إلى الفصل 13 الذي يخص الثروات الطبيعية والفصل 10 الذي يؤكد على واجب الضريبة والفصل 14 الذي يؤكد على "التزام الدولة بدعم اللامركزية واعتمادها بكامل التراب الوطني" قصد ضمان تشريك المواطن في الشأن العام، والفصول من 38 إلى 48 التي تخص الحقوق الاجتماعية بكل أنواعها من تعليم، صحة، شغل، عمل لائق، الماء، بيئة نقية، الخ... إضافة إلى الفصول من 131 إلى 142 التي تنظم السلطة المحلية وتوفر الظروف لبناء ديمقراطية محلية وتشريك كل المواطنين في ضبط الاختيارات الاجتماعية والاقتصادية والقطع مع التمشي الفوقي البيروقراطي الذي يعتمد إلى حد الآن في ضبط هذه الاختيارات والذي نتج عنه إقصاء وتهميش الجهات والفئات الاجتماعية.

ب. 2. تناقض بين سخاء المكاسب الدستورية وشح منوال التنمية الحالي

رغم سخاء المكاسب الدستورية وتطلعها إلى توفير أرضية شرعية صلبة تسمح بإعادة النظر في توزيع الثروة إلا إن هذا السخاء والعمق الإنساني يصطدم بوجود منوال تنمية يتناقض تماما مع هذا التمشي الاجتماعي الإنساني. ذلك أن سخاء المكاسب الدستورية في المجال الاقتصادي – الاجتماعي تجعل الإنسان هو أداة وهدف العملية التنموية كما يفترض تكريس هذه المكاسب على أرض الواقع وجود حد أدنى من التضامن والتكافل كما يتطلب إرادة جماعية والتزام الدولة بتكريس ورعاية وحماية هذه المكاسب الدستورية. في المقابل نجد منوال التنمية الحالي قائم على فلسفة نقيضة حيث يتميز هذا المنوال بهيمنة المنطق السلعي واكتساحه لكل مجالات الحياة كما يعتمد على انتشار العقلية الفردية والأنانية والمصلحية الضيقة والتنافس الشريف وغير الشريف واللهف وراء الربح العاجل، كما أن هذا

المنوال قائم على تراجع دور الدولة كما أشرنا إليه سابقا حيث يصبح من الصعب التزام الدولة بالعمل على تكريس ورعاية وحماية المكاسب الدستورية في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. لذلك ولتجاوز هذا التناقض والتنافر بين المكاسب الدستورية والسياسية من جهة والواقع الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى يصبح من المؤكد والعاجل البحث عن بديل تنموي يضمن الانسجام بين البعد السياسي والبعد الاقتصادي والاجتماعي.

ب .3. الدستور الحالي سمح بهامش واسع من الفعل وإعادة الاعتبار للإرادة الجماعية والبحث عن بديل تنموي

إلى جانب أهمية دستور جانفي 2014 في مجال الحريات والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وما ينتج عنها من إعادة توزيع السلطة والثروة هناك مكاسب أخرى لا تقل أهمية من الناحية الاقتصادية وخاصة في ما يخص المجال التنموي. ذلك أن هذا الدستور بعد أن أقر بضرورة إصلاح الدولة وإعادة هيكلتها وانتشارها (توزيع السلطة، التزام بدعم اللامركزية...) أكد كذلك على دورها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي حيث ورد في الفصل 12 أن الدولة "تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، والتوازن بين الجهات، استنادا إلى مؤشرات التنمية واعتمادا على مبدأ التمييز الإيجابي. كما تعمل على الاستغلال الرشيد للثروات الوطنية "كما أكد الفصل 15 أن الإدارة العمومية في خدمة الحياد والمساواة واستمرارية المرفق العام وفق قواعد الشفافية والنزاهة والنجاعة والمساءلة" وبالتالي ولكي لا تبقى هذه "الالتزامات" وهذه المبادئ حبرا على ورق يصبح من الضروري إعادة النظر في دور الدولة من الناحية الاقتصادية حتى يتسنى لها تكريس التزاماتها الدستورية على أرض الواقع.

والجدير بالملاحظة أن الدستور الجديد لسنة 2014 إلى جانب تثبيته لعديد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتأكيده على التزام الدولة بالعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن الجهوي وتكريس مجمل الحقوق الواردة في الدستور، فإنه اتسم "بالحياد" في المجال الاقتصادي وترك المجال مفتوحا لاعتماد تمشي إرادي يخص ضبط الاختبارات الاقتصادية والاجتماعية طبقا للإرادة الشعبية المعبر عنها عبر انتخابات ديمقراطية.

وهذا الجانب الأخير مهما جدا ويعتبر من جملة المكاسب الدستورية التي يجب إبرازها وتثمينها لأنها تضمن مصداقية العملية الانتخابية وتسمح بالعمل على تحقيق الإرادة الشعبية وتوفر هامشا هاما لضبط الاختيارات الاقتصادية والمالية والنقدية التي من شأنها أن تعكس هذه الإرادة. والمعلوم أن الفكر النيوليبرالي والمؤسسات المالية العالمية تسعى وتحرص دائما على تقييد الإرادة الجماعية بالدفع نحو اعتماد فصول دستورية تضمن تطبيق الاختيارات النيوليبرالية والحفاظ على التوازنات المالية الكلية (مثلا ضبط نسبة عجز الميزانية ونسبة التضخم والمديونية العمومية على غرار اتفاق ماستريخت وإقرار استقلالية البنك المركزي، كما هو الشأن في الاتحاد الأوروبي وبالخصوص في منطقة اليورو، الخ...). ذلك أن استقلالية البنك المركزي مثلا لا تمثل مجرد عملية فنية بل تمثل مبدأ نيوليبرالي يهدف إلى سحب إحدى الركائز الأساسية للسياسات العمومية (المتمثلة في السياسة النقدية وإدارة القروض إلى جانب السياسات المالية) من الحكومة المنبثقة عن انتخابات ديمقراطية وتركها بين أيادي تكنوقراط غالبا ما يكونوا مستميتين في الدفاع عن هذا المبدأ وتطبيق سياسات نقدية مطابقة لتعليمات الفكر النيوليبرالي. ومثل هذا المبدأ من شأنه أن يهمش العملية الديمقراطية لأن

الحكومة المنبثقة عن انتخابات ديمقراطية تجد نفسها عاجزة على ضبط السياسات النقدية الملائمة لتطبيق برنامجها الانتخابي.

إضافة إلى ما يسمى باستقلالية البنك المركزي تسعى المؤسسات المالية العالمية إلى دفع البلدان لاعتماد فصول دستورية تضمن التوازنات المالية العمومية طبقا لمبدأ نيوليبرالي آخر يسمى "بالقاعدة الذهبية" وتضبط حد أقصى لعجز الميزانية العمومية بتحديد نسبته من الناتج الداخلي الخام. وعدم وجود فصول في الدستور التونسي تكرس مثل هذه المبادئ يعتبر كسبا هاما من شأنه أن يوفر للدولة التونسية هامشا واسعا لضبط السياسات العمومية المالية والنقدية والاقتصادية الضرورية لإنجاز بديل تنموي يتناغم مع المكاسب الدستورية وتطلعات الحركات الاجتماعية علماً أن اعتماد مبدأ استقلالية البنك المركزي أخيراً في تونس مثل خرقاً للدستور لأنه ساهم في تقزيم دور الدولة وحرمانها من إحدى الروافد الأساسية للقيام بدورها التنموي. وقد قاد اعتماد هذا المبدأ أولاً إلى تضارب الأدوار وغياب التنسيق بين المصالح أدى أخيراً إلى إدراج تونس في قائمتين سوداء من طرف الإتحاد الأوروبي من جهة وإلى إخضاع البنك المركزي إلى تعليمات المؤسسات المالية العالمية في مجال اعتماد أكثر مرونة لسعر الصرف أدى إلى انهيار قيمة الدينار و في مجال استعمال نسبة الفائدة المديرية لمقاومة التضخم بدون اعتبار الأسباب الرئيسية التي أدت إلى هذا التضخم.

وتجدر الإشارة أن الدستور المغربي لسنة 2011 مثلا في فصله 77 قد ألزم البرلمان والحكومة المغربية على ضمان التوازنات المالية العمومية وقنن طريقة مناقشة قانون المالية بصفة لا تسمح بالرفع من النفقات العمومية أو التقليص من الموارد العمومية (N.Akasbi 2015) كما أن هذا الدستور كان غير محايد نظرا أنه في الفصل 35 أكد على انحيازه للاختيارات الليبرالية عبر تأكيده على حق الملكية

وحرية المبادرة والمنافسة من غير تقييد هذه الحرية بشروط تمنع وقوع تجاوزات وانزلاقات مضرة للأفراد وللمجموعات.

من جانبه اقتصر الدستور التونسي على ضمان حق الملكية بدون التنصيص على حرية المبادرة والمنافسة رغم أن مبدأ حرية التجارة والصناعة كانت من جملة المبادئ التي وقع التنصيص عليها قديما في دستور 1861 (G.Gherairi 2014). أما دستور 2014 فقد خير ترك المجال مفتوح وعدم اعتماد فصول من النوع الوارد في دستور المغرب لأن مثل هذه الفصول المكبلة من شأنها أن تحد من حرية الاختيار وضبط السياسات من طرف الحكومة ولو وقع اختيارها بصفة ديمقراطية مما من شأنه أن يهمش العملية الانتخابية ويفرغها من محتواها.

ت- مقترحات عامة حول معالم ومحتوى البديل التنموي المنشود

ت .1. الشروط الضرورية لبلورة البديل التنموي

انطلاقا مما ورد من تشخيص للمنوال التنموي الحالي المتسم بعديد الاختلالات والتناقضات والذي أصبح يتسبب في تكاليف باهظة للمجموعة الوطنية بكل فئاتها وبدون استثناء قصد مواصلة العمل به وبالرجوع إلى تطلعات الحراك الاجتماعي والمكاسب الدستورية الواردة في دستور جانفي 2014 في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يتضح بكل جلاء ضرورة البحث عن بديل تنموي قادر على الاستجابة لطموحات أغلب الشرائح الاجتماعية وعلى تحقيق التكامل والتناغم بين السياسي والاقتصادي عبر تكريس المكاسب الدستورية السخية على أرض الواقع.

<u>والبحث عن بديل يتطلب بالأساس إعادة الاعتبار للتمشي الإرادي ولقيم التضامن والتكافل والحرص على استقلالية القرار الوطني طبقا لما تتطلبه المصلحة الوطنية.</u>

وهنا يجب التأكيد على أن التمشي الإرادي لا يتنافى مع حرية المبادرة ومع اقتصاد السوق على شرط أن لا يجعل من السوق معطى مسقط ومبهم يتجاوز إرادة الإنسان. لأن السوق تبقى في آخر المطاف مؤسسة من صنع الإنسان يجب تكييفها وتنظيمها وتقنينها وتوظيفها لتحقيق الأهداف الإستراتيجية والمصالح الوطنية المحددة طبقا لتمشي إرادي ديمقراطي. ولنا في دول كألمانيا والدنمارك والنرويج والسويد، الخ ... أحسن الأمثلة المعتمدة للتمشي الإرادي التوافقي والتضامني في ظل اقتصاد قائم على الحرية والمبادرة الفردية والمنافسة والانفتاح على السوق العالمية.

كما أن التمشي الإرادي لا يعني إعادة إحياء تجربة ما قبل الإصلاح الهيكلي أو تجربة الستينات كما يحلو لبعض الأطراف الترويج له قصد مواجهة كل تمشي إرادي وإصلاحي جدي يهدد مصالحهم المكتسبة جلها في ظل الدولة وتقربهم منها طوال سنوات للتمتع بامتيازات مجحفة مقابل ولاءات مخجلة. ونفس هذه الأطراف نجدها اليوم مناصرة ومتحمسة للإصلاحات المملاة من طرف المؤسسات العالمية والهادفة كلها إلى تقزيم دور الدولة والتصدي لكل تمشي إرادي يهدف إلى الدفاع عن استقلال القرار الوطني ويطمح إلى بناء بديل تنموي يتناغم مع الطموحات الشعبية والمصالح الوطنية.

إلا أن اعتماد تمشي إرادي حتى يكون عملي ويتجاوز الشعارات والأوهام يتطلب إنجاز شرطين اثنين:

الشرط الأول: يتمثل في التعامل الواقعي البراغماتي مع عديد المسلمات والمعتقدات التي يقع الترويج لها من طرف الفكر النيوليبرالي المهيمن إلى حد الآن رغم نتائجه الهزيلة على أرض الواقع والأزمات المتكررة التي قاد إليها والحراك

الاجتماعي المستمر الذي يميز كل الشعوب والقارات بدون استثناء. وهذا التعامل الواقعي يمر عبر:

- التخلي عن مبدأ حياد الدولة (A.Bedoui 2006) الذي كان سببا في التخلي عن السياسات القطاعية وسياسات إعادة توزيع الثروة مما أدى إلى عديد السلبيات والاختلالات والتناقضات التي تعرضنا إلى أهمها سابقا.
- عدم الاكتفاء باستغلال الميزات التفاضلية القارة الذي أدى إليه المنطق السلعي في ظل التخلي عن السياسات القطاعية والحرص على بناء امتيازات تفاضلية ديناميكية تضمن تنويع وتوسيع وتكثيف النسيج الاقتصادي وتحسين موقع تونس في الاقتصاد العالمي.
- تجاوز مبدأ المرونة القائم على اعتبار الأجير مجرد عنصر إنتاج يقع استعماله والتخلي عنه حسب ظروف المؤسسة والاقتصاد المحلي والعالمي. في إطار استعمال التشغيل والأجور كمتغيرات تعديلية للدورة الاقتصادية. وهذا التجاوز يمكن إنجازه عبر إقامة منظومة تأجير وتكوين وحماية اجتماعية متكاملة تضمن اعتبار الأجراء كموارد بشرية وقوة عمل يجب حمايتها وتطويرها طبقا للمقتضيات الاقتصادية الظرفية والمستقبلية مع مراعاة التوازن بين مصالح كل الأطراف المساهمة في تطوير المؤسسات والاقتصاد.
- التخلي عن بعض المفاهيم المغلوطة مثل مفهوم الأمن الغذائي القائم على الاكتفاء بتحقيق التوازن بين تصدير وتوريد المواد الغذائية.

الشرط الثاني: يخص ضرورة إصلاح الدولة عبر إعادة النظر في علاقاتها مع المجتمع والاقتصاد والفضاء والمحيط في الاتجاهات التالية:

- إصلاح علاقات الدولة مع المجتمع يجب أن يمر عبر التخلي عن المعادلة السائدة إلى حد الآن والقائمة على الولاءات مقابل الامتيازات وتعويضها بمعادلة قائمة على الحقوق مقابل الواجبات في إطار احترام الحريات وتشجيع المبادرة والكفاءات والإبداع وإقامة علاقات تعاون وتشارك وتعاقد مع مكونات المجتمع لانجاز الأهداف الوطنية والحرص على الرفع من أداء الإدارة العمومية واحترام استقلال القضاء واعتماد الشفافية والخضوع للمراقبة والمحاسبة والمساءلة.
- من جانبه يمر إصلاح علاقات الدولة مع الاقتصاد عبر إعادة الاعتبار للسياسات القطاعية وسياسات إعادة توزيع المداخيل والثروة طبقا لنظرة إستراتيجية تعتمد مقاييس مضبوطة وأهداف واضحة وآجال محددة في إطار علاقات تعاقدية مع القطاع الخاص يتمتع هذا الأخير بمقتضاها بامتيازات محدودة الزمن ومقابل التزامات واضحة ومحاسبة لاحقة. ولإثراء النسيج المؤسساتي ومنظومة الإنتاج من الضروري في المرحلة الحالية العمل على دعم الاقتصاد الاجتماعي التضامني عبر التشجيع على بعث التعاضديات والتعاونيات وشركات خدمات لا تبحث عن الربح وتدعيم الجمعيات ذات البعد التنموي واعتماد هذا الاقتصاد لتنظيم عديد الأنشطة المنتمية للاقتصاد الموازي غير المنظم قصد إدماجها في الاقتصاد المنظم مع الحرص على إقامة علاقات تكامل وتعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع الاجتماعي التضامني. ولتيسير هذا التعاون والتكامل وإبعاده على المنطق البيروقراطي من المفيد بعث مجمع القطاع العام (holding) يضم كل المؤسسات العمومية ويتمتع بهامش كبير من الاستقلالية الإدارية والمالية وتكون محاسبته لاحقة. ويقع

اعتماد هذا المجمع لتحقيق أهداف السياسات القطاعية في إطار سياسات تعاقدية مع القطاع الخاص والقطاع التضامني.

- أما إصلاح علاقات الدولة بالفضاء والمجال (Espace) فإنه يمر عبر إعادة انتشار الدولة في إطار اللامركزية واللامحورية يضمن إرساء ديمقراطية محلية تشاركية يقع بمقتضاها تحويل عديد الصلاحيات والموارد المركزية لفائدة سلط محلية وجهوية يقع انتخابها بصفة ديمقراطية. وفي هذا الإطار من المفروض إعادة النظر في التقسيم الترابي الحالي القائم على الولايات التي وقع بعثها بالأساس من منطلق أمني يضمن محاصرة ومراقبة إدارية وأمنية مرتفعة والعمل على بعث مناطق واسعة ومتكاملة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والترابية. وانطلاقا من التقسيم الجديد يجب إعادة النظر في سياسات التهيئة الترابية.
- أما في ما يخص علاقات الدولة مع المحيط (environnement) فيجب أن تقوم وتهدف إلى بناء نمط تنموي مستديم يقطع مع التبذير وسوء استغلال الموارد غير المتجددة الذي يميز المنوال التنموي الحالي. حيث عرفت الموارد الطبيعية على امتداد السنوات الفارطة ضغوطات كبرى أصبحت تهدد ديمومتها رافقها انتشار الفضلات بأنواعها وإتلاف جزء هام من الغطاء الغابي وتدهور نوعية التربة جراء الانجراف والتصحر واستنزاف المائدة المائية التي فاق استغلالها 140 % في بعض المناطق إلى جانب سوء التصرف في عديد الثروات الطبيعية الأخرى كالبترول والغاز والفسفاط، الخ.

وإجمالا بلغت كلفة التدهور البيئي قرابة 2,7 % من الناتج المحلي الخام نتيجة لأنماط الإنتاج والاستهلاك وغياب الحوكمة الرشيدة مما أدى إلى سوء التصرف

في استهلاك الطاقة والماء وإلى توسع عمراني مفرط وعشوائي. والوضع الحالي أصبح مفزع في عديد المجالات حيث وصل تبذير الأراضي الصالحة للزراعة قرابة 25000 هكتار سنويا بفعل تأثير التصحر وخاصة الزحف العمراني. كما أن تونس في مجال الثروة المائية تصنف من ضمن أكثر البلدان فقرا في الحوض الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط حيث تقدر كميات المياه المتاحة للفرد الواحد بـ 460 متر مكعب في السنة مقابل 1000 متر مكعب كحد أدنى على المستوى العالمي. وهذا العجز مرشح للتفاقم خلال السنوات القادمة نتيجة التطور السكاني والاقتصادي في كل المجالات الصناعية والفلاحية والخدماتية بالتوازي مع محدودية الموارد المائية علاوة على تدني نوعية المياه باعتبار أن 52 % من هذه الموارد المتاحة تتجاوز نسبة ملوحتها 1,5 غرام في اللتر مما جعل تونس من بين البلدان الأكثر عرضة للآثار السلبية للتغييرات المناخية.

وإعادة ترتيب العلاقات مع المحيط يتطلب خطة إستراتيجية قائمة على ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، وبعث أنشطة عديدة لرسكلة الفضلات والمياه المستعملة وتحلية مياه البحر والتخفيض من ملوحة المياه الجوفية وتطوير الطاقات البديلة خاصة الطاقة الشمسية والعمل على بناء ما يسمى بالاقتصاد الأخضر الذي يوفر آفاق واسعة وواعدة لبعث عديد الأنشطة الاقتصادية ذات محتوى تشغيلي مرتفع.

ت .2. الإصلاحات الضرورية لتكريس البديل

من الناحية العملية يمر البحث عن بديل تنموي عبر القيام بعديد الإصلاحات الضرورية من أهمها:

- إعادة النظر لمجلة الاستثمارات في اتجاه اعتماد سياسات قطاعية وبناء علاقات تعاقدية بين القطاع الخاص والقطاع العام وتوفير الدعم لتطوير

الاقتصاد الاجتماعي التضامني وتشجيع القطاع غير المنظم على التحول إلى قطاع منظم.

- إصلاح المنظومة الجبائية في اتجاه اعتماد سياسة إعادة توزيع الثروة قصد تحقيق العدالة الاجتماعية ومقاومة الفوارق الجهوية وتحسين جودة الخدمات الاجتماعية.
- إصلاح منظومة تمويل الاقتصاد بالرفع من مساهماتها في بناء منوال تنموي بديل ذلك أن مساهمة القطاع البنكي التونسي والسوق المالية الداخلية والاستثمارات الخارجية بقيت دون المستويات المسجلة في الاقتصاديات الصاعدة (A.Bedoui 2003) مما يدل على وجود هامش معتبر للرفع من مستويات التمويل الداخلي والخارجي على شرط حسن استعمال مصادر التمويل والعمل على توظيفه في الأنشطة المنتجة والمساهمة في تمتين وتكثيف وتنويع النسيج الاقتصادي.
- إصلاح منظومة التعليم والتكوين المهني في اتجاه تحسين مردوديتها وجودتها وتشغيليتها وخلق علاقات جدلية وتكاملية بينها وبين السياسات القطاعية المشار إليها سابقا.
- التعجيل بإقامة سلطة محلية على أساس اللامركزية واللامحورية وضمان تشريك واسع لكل الفئات في مجال بلورة البديل التنموي المنشود والضامن لتعبئة كل الطاقات وإرجاع الثقة في المؤسسات والمساهمة في الرفع من أداء المصالح الإدارية والتضييق على التجارة الموازية والتهريب وتحسين مناخ الأعمال بصفة عامة.
- في مجال العلاقات الدولية يجب العمل على إعادة النظر في العلاقات مع الاتحاد الأوروبي في اتجاه أكثر تكريس للإرادة الوطنية وأكثر استقلالية في

التعامل مع المقترحات والمشاريع المعروضة من طرفه من جهة ورفع نسق التضامن المغاربي واعتماد المناطق الحدودية لبناء مشاريع مشتركة وتنظيم المبادلات التجارية العابرة للحدود.

تلك هي بعض الإصلاحات التي نعتبرها ذات أولوية قصوى لضبط معالم البديل التنموي المنشود. ومن المفروض أن تندرج بقية الإصلاحات وهي كثيرة صلب هذه التوجهات الإستراتيجية.

الخاتمة

في أخر المطاف تجدر الإشارة إلى أن اعتماد بديل تنموي سيكون محل صراع عنيف والتمادي الحاصل في مواصلة العمل بنفس منوال التنمية يعكس في حقيقة الأمر الضغوطات الخارجية الدافعة نحو اعتماد نفس المبادئ ونفس الاختيارات النيوليبرالية كما يعكس تأثير اللوبيات المحلية المعارضة لكل الإصلاحات التي من شأنها أن تمس من مصالحها الذاتية والفئوية التي تمكنت من تطويرها في إطار المنوال التنموي القائم وباستغلال قربها من السلطة السياسية وزواجها بها في إطار منطق تقاسم الغنيمة.

كما أن غياب مشروع حقيقي لبديل تنموي يعكس في آخر المطاف طبيعة الائتلاف الحاكم الحالي المتكون من يمين محافظ ويمين ليبرالي لا يرى ضرورة للبحث عن بديل بل يعتبر أن كل ما في الأمر هو القيام ببعض الإصلاحات طبقا لتوصيات المؤسسات العالمية والإقليمية والاكتفاء بتنظيم حوارات وطنية حولها لإعطائها صبغة توافقية ولو صوريا.

وبالتالي يصبح البديل التنموي المنشود إحدى المهام الإستراتيجية الملقاة على عاتق المجتمع المدني الطامح لتكريس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية طبقا لطموحات الجماهير الشعبية ولما تحقق من مكاسب دستورية.

وكما برهن المجتمع المدني عن قدرته على التأثير على مسار الانتقال الديمقراطي على الصعيد السياسي فإنه مطالب الآن بتحقيق هذا الانتقال على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وحتى يتسنى للجميع المشاركة في هذا الانتقال بدون صراعات وتوترات اجتماعية وبعيدا عن التجاذبات السياسية والمصالح

الفئوية الضيقة يجب التعجيل ببعث مجلس وطني للحوار الاقتصادي والاجتماعي يمكن من تشريك كل الأطراف في هياكل قارة ومنظمة تسمح ببلورة البديل التنموي المنشود الضامن لنجاح الانتقال الديمقراطي بكل مكوناته وإنقاذ التجربة التونسية من الانتكاس وتكرار التجارب المأساوية.

وهذا التعجيل أصبح لا مفر منه في ظل استمرار ظاهرة الإرهاب وعجز السياسات التقليدية على تحقيق الانتعاش الاقتصادي في إطار تنموي أصبح عاجز على التلاؤم مع التحولات الحاصلة وتمكين البلاد من رفع التحديات العديدة كما أن مقاومة مظاهر الإرهاب والعنف واليأس ليست بالعملية الظرفية التي تتطلب معالجة أمنية فقط ولا يمكن أن تنجح بدون خطة اقتصادية طويلة المدى قادرة على القضاء على منابع الإرهاب والعنف المتمثلة في البطالة والتهميش والإقصاء والفقر والجهل والحيف الاجتماعي والفوارق الجهوية. وهذه الآفات لا يمكن مقاومتها إلا بتمشي إرادي على المستوى الاقتصادي وبسلوك تضامني على المستوى الاجتماعي وبعزيمة قوية على المستوى السياسي.

المراجع

- Najib Akesbi (2015), "On a plus de chance de réussir une politique lorsqu'elle s'inscrit dans la trilogie : légitimité – responsabilité – redevabilité", finances news, Maroc, 9 avril 2015.
- Banque Mondiale (BM), "Les indicateurs du développement dans le monde", http//data.worldbank.org.
- Banque Africaine de développement (BAD 2012), "Etude comparative sur les politiques d'exportation de l'Egypte, du Maroc, de la Tunisie et de la Corée du Sud".
- Abdeljelil Bedoui (2013), "Le défi de l'emploi et la nécessité de repenser le modèle de développement", Forum tunisien pour les droits économiques et sociaux", (FTDES), Tunis, mars 2013.
- Abdeljelil Bedoui (2006), "L'Etat et le développement dans les pensées économiques", ouvrage publié par le centre de publication universitaire (CPU), Tunis, 2006.
- Abdeljelil Bedoui (2006 bis), "La question de la frontière et du rapport public / privé en Tunisie", revue recherche internationale, n°77, Paris, 3-2006.
- Abdeljelil Bedoui (2003), "Les inégalités et la question sociale dans le contexte de la transition libérale", pensée sociale critique pour le XXI siècle, mélange en l'honneur de Samir Amin, forum du tiers monde, édition l'Harmattan, Paris, 2003.
- Commission Européenne (CE 2013), "Mise en œuvre de la politique européenne de voisinage en Tunisie, progrès réalisés en 2013 et actions à mettre en œuvre", Bruxelles, mars 2013.

- Ghazi Gherairi (2014), "La constitution de la IIème République : clartés et ombres", leaders, Tunis le 06/02/2014.
- Ali Hamdi (2012), "Secteur informel et dynamique de l'emploi en Tunisie", Ministère de l'emploi et de la FP, stratégie nationale pour l'emploi 2013-2017, décembre 2012.
- Ministère du développement régional (2011), "Une nouvelle vision du développement régional", Tunis, octobre 2011.
- عبد الجيل البدوي، النظام الجبائي التونسي ودوره في قيام العدالة الاجتماعية، نشر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية تونس، نوفمبر 2014.
- دستور الجمهورية التونسية، منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختص، تونس، 2014.
- منشورات المعهد الوطني للإحصاء في ميدان التشغيل
- البنك المركزي : الإحصائيات المالية والتقارير السنوية

الفهرس

مقدمة

I .حول فشل الانتقال الليبرالي وتعثر الانتقال الديمقراطي نتيجة قصور منوال التنمية الحالي على معالجة الإشكاليات المطروحة

أ. أهم اختلالات منوال التنمية الحالي

أ.1.الاهتمام بالنمو على حساب التنمية

أ.2.الاهتمام بالتوزانات الكلية المالية على حساب التوازنات الحقيقية

أ.3.الحرص على الاندماج العالمي على حساب الاندماج الوطني والإقليمي وتأثيراته السلبية

ب.مواصلة العمل بمنوال التنمية الحالي أصبحت باهضة التكاليف بالنسبة للمجموعة الوطنية نتيجة اللجوء الى اعتماد سياسات الاغراق

ب-1 الإغراق التجاري

ب-2 الإغراق الاجتماعي

ب-3 الإغراق الجبائي

ب-4 الإغراق المالي

ب-5 الإغراق النقدي

ت.تراجع دور الدولة وانتشار المنطق السلعي لم تواكبه حركية قطاع خاص في المستوى المطلوب

ت.1.تراجع دور الدولة في مجال السياسات القطاعية وانعكاساته

ت.1.1.أهم تطورات الاستثمار الخاص

ت.1.2. المحتوى التشغيلي للنمو

ت.2.تراجع دور الدولة في مجال إعادة توزيع المداخيل

II أسباب فشل سياسات الانتعاش الاقتصادي وتدهور كل التوازنات المالية الكلية وضرورة اعتماد إجراءات استثنائية لإنقاذ الوضع الخطير

أ- لماذا منوال التنمية الحالي أصبح لا يمثل الإطار المناسب لتحقيق الانتعاش الاقتصادي؟

ب- سياسات اقتصادية غير ملائمة وضعيفة الجدوى والنتائج

ب1 – تدعيم الطلب الداخلي على حساب الاستثمار

ب2 _ سوء إدارة ومعالجة المطالب المطروحة من طرف التحركات الاجتماعية واستمرار توتر المناخ الاجتماعي

ب3 – سوء استعمال سعر الصرف قصد مواجهة تنامي العجز التجاري والعجز الجاري

ب4 – في محدودية سياسات مقاومة التضخم عبر الرفع من نسبة الفائدة المديرية

ب5 - حول السياسات الهادفة إلى تقليص عجز الميزانية العمومية

III.من أجل اعتماد برنامج إنقاذ قائم على إجراءات استثنائية لمنع الاقتصاد من الانهيار

أ- مجال شروط وأهمية الإجراءات الاستثنائية

ب- ما هي أهم الإجراءات الاستثنائية لإنقاذ الاقتصاد من مواصلة الانهيار

IV.أي بديل تنموي ممكن لتونس في ظل الأوضاع الحالية المتدهورة

أ. وجود اتفاق مبدئي واسع بين عديد الأطراف الفاعلة

ب. التمكن من تحقيق المكاسب الدستورية يتطلب إيجاد بديل تنموي

ب.1 الحرص على توزيع السلطة والثروة

ب2. تناقض بين سخاء المكاسب الدستورية وشح منوال التنمية الحالي

ب3. الدستور الحالي سمح بهامش واسع من الفعل واعادة الاعتبار للإرادة الجماعية والبحث عن بديل تنموي

ت. مقترحات عامة حول معالم ومحتوى البديل التنموي المنشود

ت1. الشروط الضرورية لبلورة البديل التنموي

ت2. الاصلاحات الضرورية لتكريس البديل

الخاتمة